



الشأن العام

بين حرية الرأي ومسؤولية الكلمة

إعداد

د. محمد ختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م



الم الهيئة العامة لقصبة العجمي





الم الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج علي



الشأن العام

بين حرية الرأي ومسؤولية الكلمة

إعداد

د. محمد مختار جمعة

الطبعة الأولى

للهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢١

ص. ب. ٢٣٥ رمسيس

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق القاهرة

الرمز البريدي: ١١٧٩٤

١٤٩ تليفون: ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٢) داخلي

(٢٠٢) فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦

الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن توجّه الهيئة، بل تعبّر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.
يُحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن
كتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.

الطباعة والتغليف
مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا إِلَاصْحَاحَ مَا أَسْتَطَعْتُ وَمَا
تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُبِثُ﴾

[٨٨: هود]



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم
أنبيائه ورسله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه
ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد،،

فإن الكلمة أمانة عظيمة، ومسئولة كبيرة، والكلمة غير المسئولة كلمة خطيرة، قد تكون مهلكة لصاحبها، وقد يتجاوز أثرها السلبي حدود قائلها إلى آفاق أوسع، فتصبح ذات أثر بالغ على المجتمع أو الوطن بأسره، مما يتطلب من المتحدث - ولا سيما في قضايا الشأن العام - غاية الدقة والتخصص، والثبت والتحري، وعدم الحديث بدون علم أو دراسة.

وإذا كان الإنسان حراً في التعبير عن رأيه، فإن هذه الحرية يجب أن تكون حرية مسئولة وليس مطلقة، حيث تقف حرية كل إنسان عند حدود حرية الآخرين، وقد قالوا:

«أنت حر ما لم تضر»، والقاعدة الشرعية والقانونية والوطنية والإنسانية معاً أنه «لا ضرر ولا ضرار»، وأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وإن تفرع عن هذه القاعدة قواعد أخرى، منها: الموازنة بين درء المفاسد وجلب المصالح، فقد تتحمل المفسدة الأخلاص أو الأخف لتحقيق المصلحة الأعظم والأعم، وعند الموازنة بين المفاسد تتحمل أخف المفسدتين إن كان لا بدّ من احتمال إحداهما، وتقدم أعلى المصلحتين إن كان لا مفر من تحقيق إحداهما دون الأخرى.

على أن كل هذه الأمور إنما تتطلب خبرات تراكمية عالية عند الحديث أو إبداء الرأي فيها بالترجيح والاختيار، أو التقديم والتأخير، سواء أكان المجال سياسياً أم اقتصادياً أم كان شأنًا دينياً.

وفي هذا الكتاب نحاول أن نلقي الضوء على ضوابط الحديث في الشأن العام وعدد من القضايا المتصلة به، سائلين الله عَزَّلَهُ السداد وال توفيق والقبول.

والله من وراء القصد وهو الموفق والمستعان

أ.د. محمد مختار جمعة مبروك

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
عضو مجمع البحوث الإسلامية

الوعي بالشأن العام

الشأن العام هو ما يتجاوز شواغل الفرد واهتماماته الشخصية إلى شواغل المجتمع واهتماماته وقضاياها العامة، سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم أخلاقية وقيمية، أم اجتماعية، أم رياضية، مما يتصل بقضايا الوطن الكبرى داخلياً أو خارجياً.

فالشأن العام يعني القضايا ذات الاهتمام المشترك بين جملة المواطنين أو عمومهم أو غالبيتهم، وكلما زاد الوعي بين أبناء المجتمع بقيمة الشأن العام وخطورته زاد التعاون والتكاتف والترابط من أجل حماية الوطن والحفاظ عليه والوفاء بحقوقه؛ فتتحقق للمجتمع قوة البنيان الواحد، وشعور الجسد الواحد الذي حثنا عليه نبينا الكريم ﷺ، فقال: «المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَسْدُدُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»^(١)، وقال ﷺ: «مَثُلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ،

(١) صحيح البخاري، كتاب المطالع والغضب، باب نصر المظلوم، حديث رقم ٢٤٤٦.

وَتَرَاهُمْ، وَتَعَاطُفُهُمْ مَثُلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضُوٌ
تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى»^(١).

على أَنَّ من يتصدى للحديث في الشأن العام عالماً كان، أو مفتياً، أو سياسياً، أو اقتصادياً، أو إعلامياً، لا بد أن يكون واسع الأفق ثقافياً ومعرفياً فيما يتعرض له أو يتحدث عنه، وأن أي إجراء فقهياً أو إفتائياً أو فكري أو دعوي أو إعلامي لا بد أن يضع في اعتباره كل الملابسات المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمر الذي يتحدث فيه أو عنه، حتى لا تصدر بعض الآراء الفردية المتسربة في الشأن العام دون دراسة أصلًا، أو دون دراسة وافية، بما يصادم الواقع أو يتصادم مع القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مما يسبب ضرراً بالغاً أو غير بالغ على وطنه ودولته، سواء أكان ذلك عن قصد وسوء طوية أم عن تسرع وقصير نظر.

وإذا كان أهل العلم على أن العالم الفقيه - إذا كان من أهل الاجتهاد والنظر المعتبر شرعاً - إذا اجتهد فأخطأ

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، حديث رقم ٢٠١١، وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب تراثم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، حديث رقم ٢٥٨٦. والله تعالى أعلم.

فله أجر، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران، فإن مفهوم المخالفية يقتضي أنَّ من اجتهد أو أفتى من غير أهل العلم والاختصاص فيما لا علم ولا دراية له به فأصاب فعليه وزر؛ لجرأته على الفتوى وإفحام نفسه فيها ليس له بأهل، وإن اجتهد فأخطأ فعليه وزران؛ وزير لخطئه، ووزير لجرأته على ما أقدم عليه أو قام به بغير علم، كالطبيب المختص الذي يمارس الطب ويجهد فيه إن أخطأ خطأً مهنياً - لا عن قصد ولا إهمال بما يقدره أهل الاختصاص في الطب - فلا حرج عليه لا شرعاً ولا قانوناً، أما لو مارس غير المختص في الطب عملية التطبيب فهو معاقب قانوناً حتى لو نجح مصادفة فيما قام به، وذلك لحرص الإسلام على احترام الاختصاص، حيث يقول الحق ﷺ: ﴿فَتَعَلَّمُواْ أَهْلَ الْذِكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)، كما أن القوانين المنظمة لشئون الناس والحياة مبنية على ذلك.

فالحكم على الشيء - فضلاً عن الحديث عنه - فرع عن تصوّره، غير أن كثيراً من الناس لا يدركون ما يتطلبه مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياسة الدول أو الحديث عن شؤونها العامة، فيتكلمون بها لا يعرفون، ويعرضون لما لا

(١) سورة النحل، الآية ٤٣ [.]



يعلمون، ويظن بعضهم الأمر هيئاً أو يسيراً وليس الأمر كذلك على الإطلاق؛ فإن إدارة الدول والحديث في شؤونها العامة أمر يتجاوز كل دوائر الهواية بمراحتل، فالخبرة عملية تراكمية، جانب منها يكون ناتجاً عن علم ودراسة، وجانب آخر يبني على الدرية والممارسة والفراسة وتوقد الذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق.

كما أن الحديث في الشأن العام يحتاج إلى التخصص الدقيق والخبرة الكافية لدى المتحدث فيه أو عنه، سواء أكان تناولاً للأبعاد السياسية، أم الأمنية، أم الاقتصادية، أم الاجتماعية، أم الدينية، لا أن يجعل الإنسان من نفسه خبيراً ومحلاً لكل شئون الدول دون دراسة وافية أو مؤهلات كافية، فهذا الأمر جد خطير.

فالحديث في الشأن العام دون وعي وإدراكٍ تامّين يمكن أن يُعرّض أمن الوطن الفكري أو العام للخطر، سواء أكان ذلك عن تعمد وقصد، أم عن غفلة، أم جهالة، أم سبق لسان، لمن لا يملكون أنفسهم ولا أسلفهم، ولا سيما أمام الكاميرات تحت الأضواء المبهرة.

ولاشك أن الحديث في الشأن العام يتطلب بالضرورة إدراك المتحدث لمفهوم المصلحة العامة وتقديمها على



المصلحة الخاصة؛ بل تقدُّم المصلحة الأعم نفعاً على الأخص، وإدراك الموازنة والترجيح بين دفع المفاسد وجلب المصالح، وأن دفع المفسدة العامة مقدم على جلب المصلحة العامة، وأنه قد تُحتمل المفسدة الأخف تحققاً للمصلحة الأهم والأعم؛ ونحو ذلك مما لا يدركه سوى أهل الخبرة والاختصاص في كل علم وفن ومؤسسة من توافر لهم كامل المعلومات المعينة على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب.

* * *

أمانة الكلمة

الكلمة أمانة عظيمة ومسئولة كبيرة، يقول الحق ﷺ : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِكَلْمَةً طَيْبَةً كَشَجَرَةٍ طَيْبَةً أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَرَعْعَاهَا فِي السَّكَمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُوقَى أَكْلُهَا كُلُّ حَيْنٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلْمَةٍ خَيْسَةٍ كَشَجَرَةٍ خَيْسَةٍ أَجْتَثَتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾^(١) .

الكلمة أحَدٌ من السيف، وأمضى من السهم، وأنفذ من الرصاص، وأكثر فتكا من السم، يقول الحق ﷺ : ﴿إِذَا تَلَقَوْنَهُ بِالسَّيْنَاتِ كُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ دُهْنَانًا وَهُنَّا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾^(٢) ، وهذا كان تحذير نبينا ﷺ من خطورة الكلمة، فيقول: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ

(١) سورة إبراهيم، الآيات ٢٤-٢٦.

(٢) سورة النور، الآية ١٥.

بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ
اللهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»^(١).

والمقصود بقوله ﷺ: «لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا» أي: لا يفكر في معناها ولا تبعاتها ولا ما قد تجر عليه أو على بلده، وهذا كان الصمت خير من الكلام فيها لا يفيد، حيث يقول نبينا ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيُقْلِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَضْمُنْ»^(٢)، وعن سيدنا معاذ بن جبل ﷺ قال: كنت رديف رسول الله ﷺ فقال لي: «أَلَا أَذْلُكَ عَلَى رَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجَهَادُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَائِكَ ذَلِكَ كُلُّهُ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، فَقَالَ: اكْفُفْ عَلَيْكَ هَذَا، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وَإِنَّا لَمُؤْخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ قَالَ: ثَكِلْتَكَ أُمْكَ يَا مَعَاذُ! وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ اللِّسَانِ؟»^(٣).

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، حدث رقم ٦٤٧٨، صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التكليم بالكلمة بسوبي بها في النار، حدث رقم ٢٩٨٨، واللقط للبخاري.

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، حدث رقم ٦٤٧٥، صحيح مسلم، باب المحت على إكمام المخارق الضيقين، حدث رقم ٧٤.

(٣) سنن الترمذى، أبواب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، حدث رقم ٢٦١٦.

على أن خطورة الكلمة عن غفلة لا تقل عن خطورة الكلمة عن قصد طالما نزع السهم من القوس، فالعاقل هو من يفكر قبل أن يتكلم، والأحق من يتكلم دون أن يفكر، ذلك أن الكلمة قد تُودي بِإنسان، بل ربما بمصير أمة، فعلى العاقل أن يقول خيراً أو يصمت، وألا يتدخل أو يتحدث فيما لا يعنيه، وأن يفكر قبل أن يتكلم، وإن تكلم فهو لا سديداً، متحرياً الصدق، والعدل، والحكمة، والقصد، حيث يقول الحق ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قُولًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَرْزًا عَظِيمًا﴾^(١).

ومن أمانة الكلمة ألا يتحدث الإنسان أو يفتى فيه ليس له به علم، ففي الحديث: «أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتُّياً، أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ»^(٢)، ويقول نبينا ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَتَنَزَّعُهُ مِنَ الْعَادَ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْيِقْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٣).

(١) سورة الأحزاب، الآيات: ٧١، ٧٠.

(٢) سنن الدارمي، بابُ الْفُتُّيا وَمَا فِيهِ مِنَ الشُّرُورِ، حديث رقم ١٥٩.

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كَيْفَ يَقْبِضُ الْعِلْمُ، حديث رقم ١٠٠، وصحيف مسلم، كتاب العلم، باب رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجُنُلِ وَالْفَتَنِ في آخر الزَّمان، حديث رقم ٢٦٧٣.

ومن اجتهد من أهل العلم فاقتى فأخطأ فله أجر اجتهاده، وإن اجتهد فأصاب فله أجران: أجر لا اجتهاده وأجر لاصابته، قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرٌ أَنْ جَرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»^(١)، وبمفهوم المخالفة فإن غير العالم وغير المتخصص فإنه إن أفتى فأصاب فعليه وزر، وهو وزير التجربة على الفتوى، وإن اجتهد فأخطأ فعليه وزير، وزر الخطأ، ووزر التجربة على الفتوى، ولا يشفع له التعقيب بعبارة «والله أعلم»، فهذا ما يعقب به العالم بعد اجتهاده، لا الجاهل تغطية لحمقه وجشه.

وأمانة الكلمة ليس قصرًا على المجال الديني، بل هي أعم، فهي أمانة في المجال السياسي، والاقتصادي، والقانوني، والعلمي، والطبي، والحرفي، وسائر المجالات والتخصصات، يقول الحق سبحانه: ﴿فَسَأَلَّهُ بِهِ خَيْرًا﴾^(٢)، ويقول سبحانه: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الدِّينَ كَيْنَكُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

(١) سنن الترمذى، أبوباب الأحكام عن رَسُولِ اللهِ ﷺ، بابُ مَا جَاءَ فِي القاضِي يُصِيبُ وَيُنْهَى، حديث رقم ١٣٢٦.

(٢) [سورة الفرقان، الآية ٥٩].

(٣) [سورة النحل، الآية ٤٣، والأنبياء، الآية ٧].

وأهل الذكر ليسوا أهل العلم الديني فحسب، بل هم أهل الخبرة والاختصاص فيسائر المجالات والميادين.

وعلينا أن ندرك أننا محاسبون أمام الله بِكُلِّ مَا يَصْدِرُ عَنَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ، حيث يقول الحق سبحانه:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَّا إِنْسَنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوْسُوْنُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ١٦ **﴿إِذْ يَنْلَقِي الْمُتَلَاقِيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدًا ﴾** ١٧ **﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَيْدٌ﴾** (١)، ويقول سبحانه:

﴿وَوُضَعَ الْكِتَبُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُسْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوْمَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرًا وَلَا كَبِيرًا إِلَّا أَحْصَنَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٢)، ويقول ﴿مَا يَكُوْثُرُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعْهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا مُتَّهِمُونَ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٣).

* * *

(١) [سورة ق، الآيات ١٦ - ١٨].

(٢) [سورة الكهف، الآية ٤٩].

(٣) [سورة المجادلة، الآية ٧].



بناء الوعي

إن تشكيل وعي أمة أو بناء ذاكرتها ليس أمرًا سهلاً ولا يسيرًا، ولا يتم بين لحظة وأخرى أو بين عشية وضحاها، إنما هو عملية شاقة ومركبة، وأصعب منه إعادة بناء هذه الذاكرة أو ردها إلى ما عسى أن تكون قد فقدته من مرتزقاتها، فما بالكم لو كانت هذه الذاكرة قد تعرضت للتشويه أو محاولات الطمس أو المحو أو الاختطاف، ولا سيما لو كان ذلك قد استمر لعقود أو قرون؟!

لقد تعرضت ذاكرة الأمة عبر تاريخها الطويل لمحاولات عديدة من المحو أو الشطب أو التغيير، ناهيك عن محاولات الاختطاف وحالات الخمول والجمود، وأصبحنا في حاجة ماسة إلى استرداد هذه الذاكرة من خلال إعادة تنشيطها وتخلصها مما علق بها من شوائب في مراحل الاختطاف والتشويه جراء محاولات المحو أو الشطب أو التغييب.



وإذا كان من حاولوا السطوة على ذاكرة أمتنا قد استخدمو المغالطات الدينية والفكريّة والثقافية والتاريخية للاستيلاء على هذه الذاكرة، فإن واجبنا مسابقة الز من لكشف هذه المغالطات، وتصحيح تلك المفاهيم الخاطئة، وبيان أوجه الحق والصواب بالحجّة والبرهان، من خلال نشر الفكر الوسطي المستنير في المجال الدعوي، والثقافي، والتعليمي، والتربوي، والإعلامي، وإحلال مناهج الفهم والتفكير والإبداع والابتكار محل مناهج الحفظ والتلقين والتقليد، مع اعتبار العمل على خلق حالة من الوعي المستنير واسترداد ذاكرة الأمة التي كانت مختطفة أولوية لدى العلماء، والمفكرين، والمتقدّمين، وقادة الرأي والفكر.

على أن بناء الوعي يتطلّب الإلماّم بحجم التحديات التي تواجهنا؛ لأننا دون إدراك هذه التحديات ودون الوعي بها لا يمكن أن نضع حلولاً ناجحة أو ناجعة لها، وإذا كان المناطقة يؤكّدون أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإن معالجته أو مواجهة ما يرتبط به من تحديات لا يمكن أن تتم دون سبر أغوار هذا التصور وأعماقه؛ مما يتطلّب تسليط الضوء على تحديات واقعنا المعاصر، للعمل على خلق حالة من الوعي تسهم في معالجتها، وحل إشكالاتها أو فك شفرتها، أملاً في الخروج من حالة التأزم الفكري إلى حالة



من الرشاد والديناميكية الفكرية التي تعمل على بناء الذاكرة وبناء الأمة معًا، مع التركيز على القضايا الحيوية والمحورية: دينية، ووطنية، وثقافية، ومجتمعية، مثل: إرادة التغيير، والتحول من حالة الجمود والتقليد إلى الإبداع والابتكار والتجديف، والتفرقة بين الثابت والمتغير، وما هو من شأن الأفراد وما هو من شأن الدول، وحروب الجيل الخامس^(١)، وفكك حواضن الإرهاب، وخطورة الشائعات، والصورة الذهنية للأفراد والمجتمعات، وفقه الحياة السياسية، وغيرها من الموضوعات، مع العمل الدعوب على تصحيح الأفكار المغلوطة، والمفاهيم الخاطئة، وكشف ضلالات وأباطيل الجماعات المتشددة والمطرفة، وبيان زيفها وزيفها وضلالها وجهاتها، تحصيناً للنشء والشباب والمجتمع من شر هذه الأفكار والجماعات، وعملاً على نشر صحيح الدين والعلم والفكر والثقافة، وصولاً إلى بناء ذاكرة واعية مستنيرة لمجتمعنا وأمتنا، تأخذ بآيدينا إلى الإسهام الجاد في بناء الحضارة الإنسانية، وترقى بنا إلى المكانة التي تليق بنا في مصاف الأمم الأكثر تقدماً ورقياً ورخاءً.

(١) حروب الجيل الخامس هي: حروب فكرية تهدف إلى احتلال عقول البشر بدلاً من احتلال الأرض، لإسقاط الدول من الداخل، وتكسرها وتحطيمها إلى مجموعات يحارب بعضها بعضًا.



فقه الحياة السياسية

لعل من العجب العجاب أن يتصدى لفقه الحياة السياسية من لم يمارس السياسة قط، أو يقترب من دوائرها، أو لم يدرس كيف تدار شئون الدول يوماً من الأيام، ولم يفهم معنى الدولة ولا ظروف العصر، وربما لا يعرف أدوار المؤسسات والمنظمات الدولية فضلاً عن معرفة نظمها، ولوائحها، وطبيعة عملها، ومقارتها الرئيسة والفرعية، ولم يقرأ كلمة واحدة في القانون الدولي، ولا في قوانين المجال الجوي واستخدام الفضاء، ولا أسس ترسيم الحدود بين الدول، ولا حقوق استخدام المياه المشتركة، ولا طبيعة عمل الشركات العابرة للحدود والقرارات، ولا مفاهيم التكتل الاقتصادي، ولا نظام المحاكم الدولية، أو قضايا التحكيم الدولي، فضلاً عن معرفة ما هو دستوري وما هو غير دستوري، ومهام المؤسسات القضائية المختلفة، ولا نظام إدارة البنوك أو البورصات، ولا حواجز تشجيع الاستثمار، ولا آليات حفظ الأمن القومي، ولا

إدارة أمن المجتمعات، ولا كيفية توفير الخدمات الأساسية، فضلاً عن تحديدها وترتيب أولوياتها، ولا فرقاً شيئاً عن شئون الحياة السياسية وأسس بنائها، والعلاقة بين السلطات، وقواعد عمل كل منها.

وقد نرى للأسف الشديد أدعياء أو دخلاء لا يلهمون بشيء مما سبق، ومع ذلك يطلقون الفتاوى أو الأحكام في شأن العام الداخلي والخارجي دون بصيرة بالأمر أو حتى إمام به، وقد يورّط أحدهم نفسه أو مؤسسته أو دولته في مشاكل لا يدرك عواقبها ولا نتائجها، نتيجة تسرعه وعدم إدراكه مفهوم العلاقات الدولية، ومن له الحق في الفتوى أو التصرف فيما يتصل بشئون الدول، وربما يسقط بعض النصوص دون فهمها ودون تحقيق مناطها على أحداث غير تلك الأحداث التي تناولها هذا النص آنذاك، غير مفرق بين ما هو من شأن العقائد والعبادات وما هو من شئون نظام الحكم وإقامة الدول، وبعبارة أدق بين ما هو ثابت وما هو متغير.

ولهذا أكدنا أن إعلان التعبئة العامة للدفاع عن حدود الدولة وكيانها - المعبر عنه في كتب التراث بإعلان الجهاد - هو من اختصاص ولی الأمر، وليس من اختصاص أحد الناس أو جماعة منهم، كما أكدنا - أيضاً - أنه ليس لآحاد

الناس أو عامتهم الحكم على أحد بالكفر أو الخروج من الملة، وإنما يثبت ذلك بحكم قضائي نهائى وبات؛ لخطورة ما يترب على الحكم بالتكفير والإخراج من الدين وللعلماء بيان ما يترب على الفعل لا الحكم على الأشخاص؛ مما يتطلب التفرقة بين تكfir غير المعين وتکfir المعين، فال الأول الأمر فيه للعلماء، والآخر الحكم فيه للقضاء.

وهذا كله يتطلب مزيداً من الاحتياط عند الحديث في الشأن العام، فضلاً عن ضرورة إلمام من يتحدث فيه بالواقع المعاصر سياسياً واقتصادياً وقانونياً وثقافياً وفكرياً، مع الوقوف على سائر التحديات المحلية والإقليمية والدولية، حتى نضع كل شيء في نصابه، ونحسب لكل كلمة حسابها، ونترك لكل أهل اختصاص أمر اختصاصهم، حيث يقول نبينا ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ اُنْتَرَاعًا يَتَرَرُّعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يُقِّعْ عَالِيًّا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوُا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوْا وَأَضَلُّوْا»^(١)، وأهل العلم هم أهل الاختصاص، كل في مجاله وميدانه، شرعاً كان أو حياتياً.

(١) صحيح البخاري، بكتاب العلوم، باب كيف يقبض العلم، حديث رقم ١٠٠.



إدارة الدول بين الخبرة والهواية

كثير من الناس لا يدركون مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياسة الدول فضلاً عن قيادة الدول، ويظن بعضهم الأمر هيئاً أو يسيراً، وليس الأمر كذلك على الإطلاق، إنه يتجاوز كل دوائر الهواية بمراحل، إنه سلسلة متشابكة ومعقدة من الخبرات المتراكمة، إنه القدرة على سرعة قراءة الواقع وفهم تحدياته وفك شفراطه وحل طلاسمه، والتعامل معه على أساس علمية ومنطقية في ضوء الخبرات المتراكمة.

الخبرة عملية تراكمية جانب منها يكون ناتجاً عن علم ودراسة، وجانب آخر يبني على الدربة والمارسة والفراسة وتوّقُّد الذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق.

ولقد فطن النقاد القدامى إلى أهمية الخبرة والدربة والمارسة التي يدرك بعضها بالحواس ولا يحسب بالأرقام؛

بل إنه قد يدرك ولا يوصف، يقول الأمدي في موازنته^(١) متحدثاً عن أهمية الخبرة والدرية وطول الممارسة: «ألا ترى أنه قد يكون هناك فرسان نجیمان شدیدا النجابة يكادان يكونان متتفقين في كل الملامح والأوصاف والصفات من العتق والنجابة غير أن أحدهما يفضل الآخر بشيء لا يدركه إلا أهل الخبرة والدرية وطول الممارسة، وكذا الحال في تمييز الإبل والنخيل وأنواع التمور وسائر الصناعات»^(٢).

وفي عصرنا الحديث نقول والأمر كذلك في تمييز الفاره من الصناعات والمميز من سائر الحرف، ألا ترى أنك قد تقف على عمل نحّاتين أو سبّاكين أو محّارين أو نقاشين أو غيرهم من ذوي المهارات الإبداعية، وكل منهم شديد التمييز، غير أن تمييز أحدهم عن الآخر في دقة الصنعة ودقائق فنونها الجمالية والإبداعية لا يدركه إلا أهل الخبرة الشديدة من مارسوها الصنعة وتميزوا فيها لسنوات وسنوات.

وإذا كان الأمر كذلك في الصناعات الحرفية والمهنية الخفيفة واليدوية فما بالكم بإدارة المؤسسات، ناهيك عن

(١) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحترى، لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: السيد أحد صقر، ص ٤١٣ وما بعدها بتصرف، ط دار المعارف، ومكتبة الخانجي، ١٩٩٤ م.

(٢) المصدر السابق، ص ٤١٣ وما بعدها بتصرف.

إدارة الدول مع كل تحديات العصر وتشابكاته وتعقيداته، ومشكلاته الأمنية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والفنية، إن الأمر يحتاج إلى علم وخبرة ودرية وتحصص وليس مجرد هواية.

وعندما ننظر في القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة نجد أنها يؤكdan على ضرورة توفير الكفاءة والكفاية والأمانة، حيث يقول الحق سبحانه في كتابه العزيز على لسان سيدنا يوسف عليه السلام العزيز مصر: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَرَائِينَ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظُ عَلِيمٌ﴾^(١)، ويقول سبحانه على لسان ابنة شعيب لأبيها في شأن سيدنا موسى عليه السلام: ﴿يَتَأَبَّتِ اسْتَعِرْهُ إِنَّهُ خَيْرٌ مَنِ اسْتَعِرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾^(٢)، ولما طلب سيدنا أبو ذر رضي الله عنه من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستعمله قال له عليه السلام: «يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيمة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدّى الذي عليه فيها»^(٣)، وقال عليه السلام: «إذا وُسِدَ

[١] سورة يوسف، الآية ٥٥.

[٢] سورة القصص، الآية ٢٦.

[٣] صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، حديث رقم ١٨٢٥.

الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَإِنَّظِرِ السَّاعَةَ»^(١)، وأهل الأمر هم أهل الكفاءة والأمانة معاً.

ونلاحظ أن نبينا ﷺ في رحلة الهجرة استأجر دليلاً غير مسلم معروفاً بكفاءته وأمانته، ولم يعتمد على أحد من الصحابة الكرام رغم شدة أمانتهم جميعاً، ولا شك أن بعضهم كان على دراية بدورب الصحراء ومسالكها، على أن فارق الكفاءة هو الذي قدم الدليل غير المسلم عليهم، وهو - أيضاً - ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب رض في استخدام بعض كتاب بيت المال وكتاب الدواوين^(٢).

لقد سقط الهاوة والمستاقون في أول تجربة ولم يستطعوا أن يتجاوزوا المحطة الأولى، بل كادوا يأخذونا لطريق جد مسدود ويدمرون الوطن لو لا أن الله تعالى قيس لمصرنا العزيزة قائداً حكيماً صاحب خبرات كبيرة، أخذ مع المخلصين من أبناء مصر البلاد والعباد إلى بر الأمان.



(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب مَنْ سُتِّلَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَغْلِلُ فِي حَدِيثِهِ، فَأَنَّمَا حَدِيثَهُ أَجَابَ السَّائِلَ، حديث رقم ٥٩.

(٢) معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام لأبي الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطراويلي الخنفي ت: ١٧٧ هـ، ص ٨٤٤ بتصريف، ط دار الفكر.



تصرفات الحاكم وخطورة الافتئات عليها

ما لا شك فيه أن قضية «تصرفات الحاكم» من أخطر القضايا التي لعبت عليها أو بها جماعات أهل الشر، سواء بالافتئات عليها أم بمحاولة تسويه تصرفاته، ولو كان في عدل سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ.

فهناك أمران في غاية الخطورة أضرا بالخطاب الديني الرشيد، هما: الجهل والمغالطة، أما الأول: فداء يجب مداواته بالعلم، وأما الثاني: فداء خطير يحتاج إلى تعرية أصحابه، وكشف ما وراء معالطتهم من عمالته، أو متاجرة بالدين.

وقد أدرك علماؤنا القدماء طبيعة الفرق بين ما هو من اختصاص الحاكم، وما هو من اختصاص العالم، وفرقوا بدقة بين ما تصرف فيه النبي ﷺ بصفة النبوة والرسالة من شئون العقائد والعبادات والقيم والأخلاق، وما تصرف فيه ﷺ باعتبار الحكم أو القضاء، فالنبي ﷺ لم يكن نبياً

ورسولاً فحسب، إنما كان نبياً ورسولاً وحاكماً وقاضياً
وقائداً عسكرياً.

وما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره رسولاً وحاكماً معًا
قوله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»^(١)، يقول الإمام
أبو حنيفة رض: «هذا منه ﷺ تصرف بالإمامية (أي بصفته
حاكماً)، فلا يجوز لأحد أن يحيي أرضاً إلا بإذن الإمام؛ لأن
فيه تملقاً، فأشببه الإقطاعات، والإقطاع يتوقف على إذن
الإمام فكذلك الإحياء»^(٢).

وعليه؛ لا يجوز لأحد أن يضع يده على قطعة من
الأرض، ويقول: أحيتها فهي لي، وبيني وبينكم حديث
رسول الله ﷺ، فنقول له: إن النبي ﷺ تصرف في ذلك
بصفته حاكماً، فلا يجوز لغير الحاكم إصدار مثل هذا
القرار المتعلق بالحق العام، أو المال العام، أو الملك العام،
وإلا لصارت الأمور إلى الفوضى، وفتح أبواب لا تسد
من الفتنة، والاعتداء على الملك العام، وربما الاحتراط

(١) سنن أبي داود، كتاب الخراج، باب في إحياء الموات، حديث رقم ٣٠٧٥، ومسند أحمد، ٧ / ٢٣،
 الحديث رقم ١٤٦٣٦.

(٢) الإحکام في تمیز الفتاوی عن الأحكام وتصرفات القاضی والإمام للقرافی، ص ١١١.

والقتل بين الناس، إنما يجب أن يلتزم في ذلك بما توجهه
الدستير والقوانين التي تنظم شئون البلاد والعباد.

وما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره قاضياً لا يُبني الأمر
فيه على رأي العالم، ولا حتى رأي القاضي المجرد من الأدلة
والقرائن والشهود، إنما يُبني على ما يقتضيه أمر القضاء من
البينة أو الشهود وسائر القرائن المعتبرة، وقد رجح جمهور
الأصوليين والفقهاء عدم جواز قضاة القاضي بمجرد علمه
دون إقامة الدليل، أو وجود الشهود، أو توفر القرائن.

ومن أهم القضايا التي ترجع إلى رأي الحاكم - لا إلى
رأي القاضي، ولا رأي العالم، ولا أحد غير الحاكم - قضية
إعلان حالات الحرب والسلم المعتبر عنها في كتب الفقه
بالجهاد الذي هو بمعنى القتال، والذي شرع للدفاع عن
الأوطان والدول من أن تستباح، فليس لآحاد الناس أو
لحزب أو لجماعة أو لفصيل أو لقبيلة إعلان هذا الجهاد،
إنما هو حق لولي الأمر وفق من أناط به دستور كل دولة،
وأعطاه الحق في إعلان حالة الحرب والسلم، سواء أعطاه
الدستور لرئيس الدولة، أم لمجلس أمنها القومي، أم
للرئيس بعد أخذ رأي برلمانها.



وخلاصة القول: أن قضية إعلان حالة الحرب ليست ملگاً للأفراد أو الجماعات، إنما هي من تصرفات الحاكم التي لا يجوز الافتئات عليه فيها، وإلا أصبح الأمر فوضى لا دولة.

* * *

مفهوم الأمن القومي

لا شك أن استقرار أي دولة إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفظ على أنها القومي؛ بل بمدى حرص كل فرد من أفرادها على مستوى هذا الأمن وعدم المساس به، ولا سيما من كان في موضع اتخاذ القرار، وعلى وجه أخص القرارات التي تتصل بالتعامل مع العالم الخارجي أو تؤثر في هذا التعامل.

وإذا كان الأمن القومي لأي دولة مستقلة ذات سيادة خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه أو التسامح تجاهه، فإن الحفاظ على عدم المساس بهذا الخط أو السماح بتجاوزه يتضمن وعيًا وثقافة وتنقيفاً مستمراً علمياً ومنهجياً بمفهوم الأمن القومي، وأستطيع أن أقول: إن عقد دورات مكثفة في ذلك لكل من يتولى موقعاً أو منصباً قيادياً بات أمرًا ضروريًا شديد الإلحاح؛ إذ لا تكفي المهارات الفنية أو التقنية أو الإدارية في تكوين رؤية شاملة تؤدي إلى الاتجاه والمسار



الصحيح ما لم تكن هناك رؤية أبعد، ونظرةأشمل لأثر أي قرار يتخذ على الأمن القومي العام.

وقد لا يخطر ببال بعض الناس أن ما يتancode من قرارات أو ما يقوم به من تصرفات أو ما يقيمه من علاقات يمكن أن يكون ذا أثر في الأمن القومي، وقد لا يكون ذلك عن سوء قصد وإنما لعدم الإللام بمعطيات الأمن القومي، أو لأن هذه المعطيات غير حاضرة في شعوره بالقدر الكافي، على أن المرحلة والظروف التي تمر بها البلاد والمنطقة والعالم تحتاج من المواطن العادي فضلاً عن المسؤول أو متخذ القرار أن يكون على أعلى درجة من الوعي بالأمن القومي لبلاده، سواء في اتخاذ القرارات، أم في إقامة العلاقات، أم في عقد الاتفاقيات والبروتوكولات.

وإذا كان مستوى الوعي بأهمية وخطورة كل ما يتصل بالأمن القومي متفاوتاً بين شخص وآخر لاعتبارات كثيرة، من أهمها: الثقافة، والحرص على المصلحة الوطنية، وحمل هم الوطن، وجعل المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار؛ فإن الأمر يقتضي:

أ - المزيد من التثقيف والتوعية بمفهوم الأمن القومي

من خلال الدورات التدريبية المكثفة لكل من يتولى عملاً قيادياً.

ب - التوعية بمفهوم الأمن القومي وضرورة الحفاظ عليه من السياسيين والمفكرين والكتاب والمتقين ووسائل الإعلام، وبخاصة من يمتلكون الرؤية الثاقبة والوعي الناضج بمفهوم هذا الأمن، واعتبار ذلك أحد أهم عوامل استقرار البلاد.

مع التأكيد على أن مفهوم الأمن القومي لا ي بلد يقتضي الإمام بالأحوال السياسية الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية، فعمقنا العربي وعمقنا الأفريقي وعلمنا الإسلامي وعلاقتنا الدولية، كل ذلك يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المهمة والحيوية، ودراسة مدى تأثيرها على هذه العلاقات، ومردودها الإيجابي أو السلبي على كل منها، مع دراسة الأولويات، ومعرفة مواطن التقليل وهوامش الحركة في كل اتجاه.

ولاشك أن العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية إنما يرتد أثر بعضها على الآخر؛ إذ لم يعد ممكناً فصل أي منها عن الآخر فصلاً باتاً بحيث

تحرك كل مؤسسة وكأنها عالم خاص، إنما ينبغي أن يكون تصرف كل مؤسسة ناظراً بعين اعتبار قوية على إثر تصرفه على المؤسسات الوطنية الأخرى، ولا شك أن هذا الأمر يقتضي حسّاً وطنياً عالياً، ودرية وخبرة كبيرة، وأن نعمل جميعاً بروح الفريق، وأن ننطلق من قاعدة: «عموم الفهم وخصوصية التكاليف»؛ بأن يكون كل مسئول على مستوى مسؤوليته الكاملة بالمهام المسندة إليه واحتياصاته بها، وعلى مستوى عالٍ من الفهم والوعي بعمل الفريق الذي يعمل معه، ومقتضيات اتخاذ القرار في المؤسسة التي يتمنى إليها.

على أن الدول لا تستقر بمجرد النوايا الحسنة دون الوعي والتخطيط واليقظة في عالم من لم يتذأب فيه أكلته الذئاب، وقد كان سيدنا عمر بن الخطاب رض يقول: «لست بالخوب ولكن الخب لا يخدعني»^(١)، وكان قيس بن سعيد رض يقول: «لَوْلَا إِسْلَامُ، لَكَرْتُ مَكْرًا لَا تُطِيقُهُ الْعَرَبُ»^(٢)، فلا بدّ مع النية الحسنة من صحة العمل وإتقانه،

(١) العقد الفريد لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، (ت ٣٢٨ هـ)، ٤٣ / ١، ط دار الكتب العلمية، بيروت، وسراج الملوك لأبي بكر الطروشي المالكي، (ت ٥٢٠ هـ)، ٦٨، ط المطبوعات العربية، ١٢٨٩ هـ.

(٢) سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قانياز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ٣ / ١٠٨، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢

يقول الحق سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ نَنْتَكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَدًا
 الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسُبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ
 صُعُبًا﴾^(١)، ولذا أكد القرآن الكريم على شرطى الأمانة
 والكفاءة؛ إذ لا تكفي إدحافها عن الأخرى، حيث يقول
 سبحانه على لسان ابنة شعيب ﷺ: ﴿يَأَيُّوبَ أَسْتَعِجْرُهُ
 إِنَّكَ خَيْرٌ مِّنِ اسْتَعْجَرَتِ الْفَوْقَى الْأَمَمِينَ﴾^(٢)، وحيث
 يقول ﷺ على لسان يوسف ﷺ: ﴿قَالَ أَجْعَلْتِي عَلَى خَزَائِينَ
 الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظُ عَلَيْهِ﴾^(٣).



(١) [سورة الكهف، الآيات ١٠٣، ١٠٤].

(٢) [سورة القصص، الآية ٢٦].

(٣) [سورة يوسف، الآية ٥٥].



بناء الدول

بناء الدول لا يكون بمجرد الكلام ولا الأحلام ولا الأماني، فلا بدّ من جهد وعرق وبذل وتضحية، يقول الشاعر:

بالعلم والمال يبني الناس ملوكهم
لم يُبنِ مُلُكٌ على جهلٍ وإقلالٍ

ويقول الآخر:

أروني أمة بلغت منهاها

بغير العلم أو حد اليماني

إشارة إلى الجمع بين العلم والقوة، مع العمل والإنتاج، فالآمم التي لا تقوم بإنتاج مقوماتها الأساسية، وتكون عالة على غيرها لا تملك كلمتها ولا استقلال قرارها، فالدين والوطنية معاً يتطلبان منا الجهد والعرق والعمل والإنتاج، ولا سيئاً أن ديننا هو دين العمل والإتقان،

يقول الله ﷺ: «الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِبَلْوَكُمْ أَيْكُمْ أَحَسَنُ عَمَلاً وَهُوَ أَعْزِيزُ الْغَفُورِ»^(١)، ويقول سبحانه: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِذَا مَنَّا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^(٢) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَإِذْ كُرِّوَ اللَّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^(٣) وَإِذَا رَأَوْا تَحْرَرًا أَوْ هُوَا أَنْفَصُوا إِلَيْهَا وَتَرْكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهُو وَمِنَ الْجَنَّةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ»^(٤)، ويقول نبينا ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قُطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاؤُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ»^(٥).

ولم يطلب ديننا منا مجرد العمل إنما يطلب منا العمل المتقن، حيث يقول الحق سبحانه: «إِنَّ لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً»^(٦)، ويقول نبينا ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتَقْنَهُ»^(٧).

(١) سورة الملك، الآية [٢].

(٢) سورة الجمعة، الآيات ٩-١١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب تسبِّي الرجل وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ، حديث رقم ٢٠٧٢.

(٤) سورة الكهف، الآية [٣٠].

(٥) مسند أبي يعلى، ٣٤٩/٧، حديث رقم ٤٣٨٦.

ولـى جانب العلم والعمل لا بُدَّ من الولاء والانتـماء للوطن، وإثارة المصلحة العامة له على المصالح الخاصة والشخصية، وإدراك أن مصالح الأوطان من صحيح مقاصد الدين، وأن كل ما يدعم ويقوـي الدولة الوطنية هو من صحيح مقاصد الأديان، وأن كل ما ينـال من قوة الدولة أو كيانها إنما يتنـافـي مع كل الأديان والقيم الوطنية والإنسانية، ولنـعلم أن التضحـية في سبيل الوطن والشهادة في سبيلـه إنـما هي من أعلى درجات الشـهادة في سبيلـه ﷺ، وكـما تبنيـ الأوطـان بالعلم والعمل والـفداء والتـضحـية في سبيلـ الوطن وـحسـنـ الـانتـماءـ، إليهـ فإنـها يـجبـ أنـ تـبنيـ - أـيـضاـ - عـلـىـ الـقـيمـ وـالـأـخـلـاقـ النـبـيلـةـ، فـالـأـمـمـ الـتـيـ لـاـ تـقـومـ وـلـاـ تـبـنىـ عـلـىـ الـقـيمـ وـالـأـخـلـاقـ إـنـماـ تـحـمـلـ عـوـاـمـلـ سـقـوـطـهـاـ فـيـ أـصـلـ بـنـائـهـاـ وـأـسـسـ قـيـامـهـاـ، فـمـاـ بـالـكـمـ وـدـيـنـاـ دـيـنـ الـقـيمـ وـالـأـخـلـاقـ؟ـ!ـ وـبـعـثـةـ رـسـوـلـنـاـ ﷺـ كـانـ الـهـدـفـ الـأـسـمـيـ مـنـهـاـ هـوـ إـقـامـ مـكـارـمـ الـأـخـلـاقـ؟ـ حـيـثـ يـقـولـ ﷺـ:ـ إـنـمـاـ بـعـثـتـ لـأـئـمـمـ مـكـارـمـ الـأـخـلـاقـ»ـ^(١)ـ.

وـعـنـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ ﷺـ قـالـ:ـ سـئـلـ رـسـوـلـ اللهـ ﷺـ عـنـ أـكـثـرـ مـاـ يـدـخـلـ النـاسـ الجـنـةـ،ـ فـقـالـ:ـ «ـتـقـوـيـ اللهـ وــحـسـنـ

(١) الأدب المفرد للبخاري، باب حُسْنِ الْخُلُقِ، حديث رقم ٢٧٣، ومسند البزار، ٣٦٤ / ١٥، حدث رقم ٨٩٤٩.

الْخُلُقِ»، وَسُئِلَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ النَّارَ، فَقَالَ: الْفُمُّ وَالْفَرْجُ^(١)، وَيَقُولُ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا: أَحَسَّنُهُمْ خُلُقًا، وَأَطْفَعُهُمْ بِأَهْلِهِ»^(٢)، وَيَقُولُ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا»^(٣) وَقَالَ معاذُ بْنُ جَبَلَ رض: «كَانَ آخَرُ مَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ اللهِ صل حِينَ جَعَلَتِ رِجْلِي فِي الْغَرْزِ: أَحْسِنْ كُحْلَقَكَ لِلنَّاسِ»^(٤)، وَقَالَ صل: «مَا مِنْ شَيْءٍ أُتَقْلَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ»^(٥)، وَيَقُولُ نَبِيُّنَا صل: «أَتَقِ اللهُ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَبْعِي السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقُ النَّاسَ بِخُلُقِ حَسَنٍ»^(٦)، وَيَقُولُ الشَّاعِرُ:

وَإِنَّمَا الْأَمْمُ الْأَخْلَاقَ مَا بَقِيتَ

فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا أَخْلَاقَهُمْ ذَهَبُوا

(١) سُنْنَةُ التَّرمِذِيِّ، أَبْوَابُ الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صل، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، حَدِيثٌ رقم ٢٠٠٤.

(٢) مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ٢٤٢ / ٤٠، حَدِيثٌ رقم ٢٤٢٠٤.

(٣) سُنْنَةُ التَّرمِذِيِّ، أَبْوَابُ الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صل، بَابُ مَا جَاءَ فِي مَقْالِي الْأَخْلَاقِ، حَدِيثٌ رقم ٢٠١٨.

(٤) شَعْبُ الْإِيمَانَ لِبِيْهَقِيِّ، السَّابِعُ وَالْخَمْسِينُ مِنْ شَعْبِ الْإِيمَانِ، حُسْنُ الْخُلُقِ، حَدِيثٌ رقم ٧٦٦٦.

(٥) سَنْنَةُ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْأَدْبِ، بَابُ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، حَدِيثٌ رقم ٤٧٩٩.

(٦) سُنْنَةُ التَّرمِذِيِّ، أَبْوَابُ الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صل، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُعَاشَرَةِ النَّاسِ، حَدِيثٌ رقم ١٩٨٧.

التعddية السياسية والسلطات الموازية

يجمع هذا العنوان وعن قصد بين أمرين يكادان يكونان متناقضين من حيث القبول والرفض، أحدهما لا غنى عنه لإثراء العملية الديمقراطية، والآخر يشكل خطراً بالغاً على كيان الدول، ويهدد بانهيارها، أو ضعفها، أو تمزقها.

أما التعddية السياسية فهي مطلب ديمقراطي عادل، فعالم القطب الواحد ودول الحزب الواحد غالباً ما يؤول بها الحال إلى لون من الدكتاتورية، أو الضعف والاسترخاء؛ لعدم وجود منافسة حقيقة تدفع المنافس إلى استنفاد أقصى ما في طاقته في الوفاء بحق ما يسند إليه من مهام وتكاليف.

أما وجود سلطات موازية في أي دولة، أو وجود جماعات ضغط ذات مصالح خاصة بها، أيّاً كان شكل هذه السلطات والجماعات؛ فإن ذلك يُشكّل خطراً على بنيان الدول وتماسك كيانها، وبخاصة تلك السلطات التي تتستر بعبادة الدين، وتحاول أن تستمد قوتها ونفوذها من خلال المتأجرة به.



والقياس الوحيد الذي تقيس به أي دولة أو مجتمع مدى وجود سلطات موازية أو عدم وجودها هو مدى قدرتها على إنفاذ القانون على الجميع، وبلا أي حسابات أو استثناءات، وبلا ترددٍ أو توجُّسٍ، وألا يُسمح لأي جماعة أو شخص بالتمرس^(١) بأتبااعه لاللتلاف على القانون أو تعطيله بالقوة على نحو ما كان يحدث عام الأهل والعشيرة الأسود، وأن يسلك الجميع الطرق القانونية في التعبير عن مطالبهم، وأن يلتزموا بما تقتضيه القوانين واللوائح المنظمة في كل مجال من المجالات، مؤكدين أننا لا نجيز الاحتيال على القانون، وأن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة الذي تنطلق منه الجماعات المتطرفة قد انحرف بالمجتمع عن جادة الصواب، وهوى به إلى مزالق خطيرة كادت تعصف به لو لا فضل الله ولطفه بنا.

فأي كيان يشعر بأنه فوق القانون وفوق المحاسبة، ويصل الأمر إلى التحسس والتوجس من محاسبته، يُعد سلطة موازية تشكل خطرًا أو ضغطًا على دولة القانون وعلى إنفاده، وتطبيق العدالة الشاملة على الجميع وبلا

(١) مُسَمِّرُسْ وَرَاءَ الْمَاتَارِيسِ: قَابِعٌ يَتَحَفَّزُ وَخَدَرٌ.

أي استثناءات هو الحال الأمثل لإنقاذ دولة القانون، وهذا سيدنا رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا أَهْلُكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَهْمَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرْكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الصَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١).

وهذا سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول عند توليه الخلافة: «إِنِّي قَدْ وُلِّيْتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرٍ كُمْ، فَإِنْ ضَعُفتُ فَتَقْوُّمُونِي، وَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِنْوُنِي، الصَّدْقُ أَمَانَةٌ، وَالْكَذْبُ خِيَانَةٌ، الضَّعِيفُ فِيهِمُ الْقَوِيُّ عِنْدِي حَتَّى أُزِيَّحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقَوِيُّ فِيهِمُ الضَّعِيفُ عِنْدِي حَتَّى أَخْدُ مِنْهُ الْحَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.. أَطِيعُونِي مَا أَطْعَتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ»^(٢).

وهذا سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه رسالته التاريخية في شؤون القضاء، فيقول:

(١) صحيح مسلم، كتاب الحلوود، باب قطع السارق الشريف وغيره، حديث رقم ١٦٨٨، وسنن الترمذى، أبواب الحلوود، باب ما جاء في تحريم أن يتسع في الحلوود، حديث رقم ١٤٣٠.

(٢) جامع معمر ابن راشد، باب لا طاعة في معصية، حديث رقم ٢٠٧٠٢، ومصنف عبد الرزاق، ٢١٦٢٦، حديث رقم ٩١٧٠.

«أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فِي رِبْضِهِ مُحْكَمٌ وَسَنَةٌ مُتَّبَعةٌ، فَافْهَمْ إِذَا
أُدْلَى إِلَيْكَ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكْلِيمُ بِحَقٍّ لَا نَفَادَ لَهُ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ
فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَقَضَائِكَ، حَتَّى لَا يَأْسَ الْمُصْعِفُ مِنْ
عَدْلِكَ، وَلَا يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفَكَ»^(١).

فقد طلب سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه من واليه على الكوفة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن يسوى بين الناس في مجلس القضاء مساواة كاملة بقوله: «وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي
وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ»، أي: حتى في طريقة إجلالهم والنظر إليهم، فلا تستقبل واحداً منهم بإكرام والآخر بغير ذلك، أو تنادي أحداً باسمه مجرداً والآخر بلقبه أو كنيته، وذلك حتى لا يطمع القوي في المحاباة أو المجاملة أو يأس الضعيف من الحق والعدل.

فبالعدالة الشاملة وغير الانتقائية وبإنفاذ القانون على الجميع وإعلاء دولته واحترام سيادة القضاء يكون الأمن النفسي، والاستقرار الاجتماعي.

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب لا يُجْلِي حُكْمَ القاضي على المقتفي له، والمقطفي عليه، حديث رقم ٢٠٥٣٧. وسنن الدارقطني، كتاب في الأقضية والأحكام وغيرها ذلك، باب كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، حديث رقم ٤٤٧٢.



وأخطر ما يتعلق بالسلطة الموازية هو تلك الجماعات أو الفصائل المذهبية أو العرقية أو الطائفية التي تحاول أن تستمد قوتها وعوامل نفوذها من دول أخرى، تجعل ولاءها الأول والأخير لها، تعمل لحسابها من جهة وتستقوى بها من جهة أخرى.

* * *

العدالة الإدارية

العدل هو العدل، والظلم هو الظلم، فالعدل نور لصاحبـه في الدنيا والآخرة، والظلم ظلمـات يوم القيمة، ولذا جعل نبـينا ﷺ الإمام العادل في مقدمة السـبعـة الذين يظـلـهم الله ﷺ في ظـلـ عـرـشـه يوم لا ظـلـ إلا ظـلهـ، فـقـالـ ﷺ: «سـبـعةـ يـظـلـهـمـ اللهـ فيـ ظـلـهـ يـوـمـ لاـ ظـلـ إـلاـ ظـلهـ: الإـمامـ الـعـادـلـ، وـشـابـ نـشـأـ فيـ عـبـادـةـ رـبـهـ، وـرـجـلـ قـلـبـهـ مـعـلـقـ فيـ المسـاجـدـ، وـرـجـلـانـ تـحـابـاـ فيـ اللهـ اـجـتمـعـاـ عـلـيـهـ وـتـغـرـفـاـ عـلـيـهـ، وـرـجـلـ طـلـبـتـهـ اـمـرـأـةـ ذـاتـ مـنـصـبـ وـجـمـاـلـ، فـقـالـ: إـنـيـ أـخـافـ اللهـ، وـرـجـلـ تـصـدـقـ أـخـفـىـ حـتـىـ لـاـ تـعـلـمـ شـيـءـ مـاـ تـنـفـقـ يـوـمـيـهـ، وـرـجـلـ ذـكـرـ اللهـ خـالـيـاـ فـفـاضـتـ عـيـنـاهـ»⁽¹⁾، وـنـهـىـ نـبـيناـ ﷺـ عـنـ الـظـلـمـ بـجـمـيعـ أـنـوـاعـهـ حـتـىـ فـيـ تـحـصـيلـ الزـكـاـةـ، فـقـالـ ﷺـ لـسـيـدـنـاـ مـعـاذـ

(1) متفق عليهـ: صحيح البخارـيـ، كتابـ الأذـانـ، بـابـ مـنـ جـلـسـ فـيـ الـمـسـجـدـ يـتـطـيـلـ الصـلـاـةـ وـتـفـلـيـلـ الـمـسـاجـدـ، حـدـيـثـ رقمـ ٦٦٠ـ، وـصـحـيـحـ مـسـلـمـ، كتابـ الزـكـاـةـ، بـابـ قـضـيـلـ إـحـقـاءـ الصـدـقـةـ، حـدـيـثـ رقمـ ١٠٣١ـ.

بن جيل ﷺ حين بعثه إلى اليمن: «فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمُظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِيَنَّهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»^(١)، إنَّ العدل ميزان الله الذي وضعه للخلق، ونصبه للحق، فلا تخالفه في ميزانه، ولا تعارضه في سلطانه.

على أن هذا العدل الذي نشده ليس مسئولية رئيس الدولة وحده ولا السلطة الأعلى في أي مؤسسة وحدها، فإن المسئولية في تحقيق العدالة تقع على كل من ولأه الله أمر مجموعة من الناس في أي مجال من المجالات، يقول ﷺ: «كُلُّكُمْ راعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(٢)، فمدير المدرسة إلى مدير الإدارة، إلى مدير المديرية، إلى وكيل الوزارة، إلى رئيس القطاع، كل في مجراه وميدانه مسئول عن تحقيق العدالة بين مروعوسيه وبين المستفيدين من الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وكذلك الحال في القسم والكلية والجامعة، وكذلك الأمر بالوحدة الصحية، فالمستشفى، فالإدارة

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، بابأخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، حديث رقم ١٤٩٦، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، حديث رقم ١٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المرأة زاعية في بيته زوجها، حديث رقم ٥٢٠.

الطبية، فالمديرية، فالقطاع الطبي، وكذلك الحال في الزراعة، والأوقاف، والإسكان، والكهرباء، وسائر الوحدات المحلية، والخدمية، والإدارية.

إن تحقيق العدل الإداري بين الموظفين، وتحقيق العدل في تقديم الخدمات، وفي التعيينات، وفي الترقى، وفي السفر، وفي الإيفاد والبعثات، ووضع ضوابط واضحة وحاسمة وصارمة وشفافة ودقيقة أمر في غاية الأهمية، ويسمّهم في تحقق الرضا المجتمعي، وقوة الإيمان بالدولة، ويعمق الولاء والانتفاء لها، في حين أن الإقصاء الإداري بلا سبب حقيقي واضح ومعلوم يؤدي إلى السخط والاحتقان، أما الظلم فهو محض ظلمات، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبْرَكُ اللَّهُ غَنِيًّا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤْخِرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشَخَّصُ فِيهِ الْأَبْصَرُ﴾^(١)، ويقول سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَعْصُمُ الظَّالِمُ عَلَى يَدِيهِ يَكُوْلُ يَنْتَيْنِي أَخْذَتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيِّلًا ﴿٢٧﴾ يَنْوِيْنِي لَيْتَنِي لَمْ أَخْذُ فُلَانًا أَخْلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الْذِكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ

(١) سورة إبراهيم، الآية ٤٢.[١]



لِلْأَنْسَئْنَ خَذُولًا^(١)، وَيَقُولُ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ
الظُّلْمَ ظُلْمٌ أُتُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَلَّهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءً مُّهُومٍ وَاسْتَحْلُوا
مَحَارِمَهُمْ»^(٢).

* * *

(١) سورة الفرقان، الآيات ٢٧ - ٢٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ وَالْأَدَابِ، باب تُحْرِيمِ الظُّلْمِ، حديث رقم ٢٥٧٨.

العواصم والحدود

العلاقة بين عواصم الدول وحدودها هي علاقة تكامل لا علاقة صراع ولا ينبغي أن تكون، إذ لا غنى لأي دولة عن أن يكون لها عاصمة هي القلب والمركز، وأطراف وحدود بمثابة الأجنحة التي لا تعلو الدول ولا ترتفع بدونها، لكن المركز يستحوذ في كثير من دول العالم على بؤرة الاهتمام، فالشواهد والواقع المعيش يؤكdan استحواذ المركز عبر التاريخ على أعلى درجات الاهتمام، غير أن مستوى هذا الاهتمام يختلف بين الدول المتحضرة والدول المتخلفة، فالدول المتحضرة لا يمكن أن تهمل جزءاً من أطرافها أرضاً أو سكاناً فتتركه هملاً أو فرصة للضياع أو الإهمال أو الاعتداء، أو حتى مجرد التفكير في الانفلات أو الانفصال، وقد دخل أحد الشعراء على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رض فأنسدله قوله^(١):

(١) البيان والتبيين، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني، أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، ٢٣٣، ط دار ومكتبة الملال، بيروت .



إن كنت تحفظ ما يليك فإنما
عمال أرضك بالبلاد ذئاب
لن يستجيبوا للذى تدعوه
حتى تجلد بالسيوف رقاب

على أن تنمية الأطراف والمناطق الحدودية لا تقع على عاتق الحكومات وحدها أو القيادة السياسية وحدها، إذ إن العناية والاهتمام بهذه الأطراف والعمل على تنميتها مسئولية تضامنية بين جميع مؤسسات الدولة، سواء المؤسسات الرسمية، أم منظمات المجتمع المدني، أم رجال الأعمال، فالاستثمار، والتعليم، والصحة، والإسكان، والثقافة، والأوقاف، والآثار، وسائر الوزارات والهيئات، والجمعيات العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، ورجال الأعمال الوطنيون، كل هؤلاء يجب أن يولوا اهتماماً خاصاً بجميع أطراف الدولة وبخاصة الحدودية منها، وجعل ذلك أولوية واعتباره قضيةأمن قومي من جهة وقضية تنمية من جهة أخرى، إذ ينبغي أن نعمل على تحويل كل أطراف الدولة ومناطقها الحدودية إلى مناطق جاذبة لا طاردة، ففي حالة عدم اهتمام دولية ما بأطرافها يضطر



أبناء هذه الأطراف إلى التوجه نحو المركز والتمرکز به ، مما يشكل ضغطاً غير عادي على المركز وضواحيه ، وينخلق كثيراً من الأحياء العشوائية حوله، ويسيهم في صنع نظام طبقي تنتج عنه مع مرور الزمن أمراض ومشكلات اجتماعية تحتاج إلى حلول غير تقليدية لعلاجهما.

أما في ظل اهتمام الدول بالاستثمار في أطرافها ومناطقها الحدودية، وتوفير الخدمات الالازمة لأبنائها من: الإسكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، وسائل الخدمات التي تطلبها مقومات الحياة المستقرة بأرضهم وموطن نشأتهم، مع توفر فرص العمل والإنتاج فإن ذلك كله يؤدي إلى ارتباط أبناء هذه المناطق بأرضهم، وحافظهم على كل ذرة رمل أو تراب من ثراها الندي، مع ولاء وانتفاء وطني خالص.

وفي حالة توفر عوامل جذب وحواجز للعمل بهذه المناطق والاستثمار الجاد فيها كما يحدث الآن من اهتمام الدولة بمناطق سيناء ومطروح والإسماعيلية الجديدة وحلاليب وشلاتين والوادي الجديد، ومناطق الظهير الصحراوي بصفة عامة، فإن هذه المناطق ستتحول إلى مناطق جاذبة، مما يحدث توازنًا كبيرًا في التوزيع الجغرافي



والسكانى، ويوفر حياة كريمة لأبناء هذه المناطق، ويخفف الضغط على المركز وعلى ما يُقدم به من خدمات لا غنى عنها للمقيمين به، أو ما تتطلبه طبيعة العاصمة ومركز الثقل السياسي والاقتصادي بالعالم كله، من الرقي بها إلى درجة تجعل منها عامل جذب سياحى وإبرهار حضارى ودلالة على عظمة الشعوب ورقيها.

* * *

قيام الدول وسقوطها

لا شيء أخطر في تاريخ البشرية من المراحل الانتقالية في تاريخ الدول، حتى كتب العديد من الباحثين الكثير من الرسائل حول سقوط دول وقيام أخرى تنظيرًا وتطبيقاً، ولم يأتِ الخطر الحقيقي على أي دولة من خارجها مثلما كانت عوامل سقوطها نابعة من داخلها، سواء بخيانة بعض أبنائها وعمالتهم واستخدامهم لضرب دولهم، أم بسقطات أبنائها وخروجهن عن طريق الجادة إلى طريق الانحراف أو البغي والطغيان والاستكبار، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمْرَنَا مُرْفِقَهَا فَسَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾^(١)، ويقول تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَادٌ فَأَسْتَكَبُرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا يَرَايِتُنَا يَحْمَدُونَ﴾^(٢)، ويقول سبحانه في شأن

(١) [سورة الإسراء، الآية ١٦].

(٢) [سورة فصلت، الآية ١٥].

قوم سيدنا صالح ﷺ: ﴿وَمَآ تُمُودُ فَهُدِيْهِمْ فَاسْتَحْبُوا
الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخْذُهُمْ صَعِقَةُ الْعَذَابِ الْمُهُونُونَ إِمَّا كَانُوا
يَكْسِبُونَ﴾^(١)، ويقول الله تعالى في قوم سيدنا لوط ﷺ:
﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَحْشَةَ مَا سَبَقَكُمْ
بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَلَمَيْنَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْجَنَاحَ
شَهْوَةً مِّنْ دُولَتِ النِّسَاءِ بِلْ أَتَتْهُ قَوْمٌ مُّسَرِّفُونَ^(٢)
وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَاتَلُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ
قَرِيَّتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَّاسٌ يَنْظَهُرُونَ^(٣) فَأَبْيَحَنَا وَاهْلَهُ
إِلَّا أَمْرَأَهُ، كَانَتْ مِنَ الْغَنِيرِينَ^(٤) وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ
مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَدِيقَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٥).

فالحكم الرشيد هو الذي يقوم على العدل، ويرتكز على القيم والأخلاق؛ ذلك أن الأمم والحضارات التي لا تقوم على القيم والأخلاق إنما تحمل عوامل سقوطها وانهيارها في أصل بنائها، يقول تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ
مِنْ قَبْلِ وَلَنْ يَحْدِدْ لِسُنَّةَ اللَّهِ بَدِيلًا﴾^(٦).

(١) [سورة فصلت، الآية ١٧].

(٢) [سورة الأعراف، الآيات ٨٠ - ٨٤].

(٣) [سورة الفتح، الآية ٢٢].

وقد حاول بعض من كتبوا في شأن الدول أن يبينوا عوامل استقرار الدول وعوامل انهيارها وسقوطها فذكر بعضهم أن من أهم الأمور التي تؤدي إلى انهيار الدول ما يلي:

- الأمر الأول: انتشار الفساد بكل أشكاله من المجاملة والرشوة والمحسوبية وتقديم الولاء على الكفاءة؛ إذ لا يسخط الناس في حياتهم من شيء قدر سخطهم من الفساد وإحساسهم بالغبن؛ لذا يجب على أي حكم رشيد أن يجعل لمحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله أولوية، وهو ما أرى أننا نسير فيه بخطى ثابتة وربما غير مسبوقة؛ مما جعل مصر تحسن موقعها كثيراً في مجال محاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

- الأمر الثاني: شيوع الظلم سواء على مستوى الأفراد بغياب الأمن أو غياب القضاء العادل أو غياب العدالة في الحصول على الفرص المتكافئة ^{أيًّا} كان نوعها، أم على المستوى الطبيعي الذي يقوم على استبعاد الفقراء والكادحين وتهميشهم مع ازدراهم والاستخفاف بهم؛ وهو يتطلب تضافر كافة المؤسسات الرسمية والاجتماعية والأهلية لحماية الطبقات الأكثر فقراً واحتياجاً من خلال الرعاية

الاجتماعية المتكاملة من منظور ديني ووطني، فكلاهما يدعوان إلى التكافل والتراحم، فنحن في سفينة واحدة لا منجاة فيها لأحد بمفرده، حيث يقول نبينا ﷺ: «مَثُلُ الْقَائِمِ عَلَىٰ حُدُودِ اللَّهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثُلَ قَوْمًا اسْتَهْمَوْا عَلَىٰ سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مُرْوَأَ عَلَىٰ مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَا خَرَقْتُنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ تُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتُرْكُوْهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلْ كُوْنُوا جَيِّعاً، وَإِنْ أَخْذُوا عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَيِّعاً»^(١).

- الأمر الثالث: غياب الأمن، وضعف سلطة الدولة، وقيام العصابات أو الجماعات أو الميليشيات بفرض سلطتها على المجتمع أو على بعض المواطنين، مما يفقد المظلومين المقهورين الولاء للدولة؛ لذا فإن دعم المؤسسات العسكرية والأمنية لحفظ الوطن من الأخطار المحدقة به في الداخل والخارج يُعد مطلبًا شرعاً ووطنياً، على أن يكون أمن المواطن والحفاظ على كرامته أولوية لأي نظام يبحث عن الاستقرار وتحقيق الولاء والانتهاء الوطني.

(١) صحيح البخاري، كتاب الشريعة، باب: هُلْ يُقْرَئُ فِي الْقِسْمَةِ وَالإِشْتِهَامِ فِيهِ، حديث رقم ٢٤٩٣.

- الأمر الرابع: تدهور القيم، فإن الحضارات قد تضعف أو تذبل أو تمرض، وأطباوها هم العلماء والمفكرون وال فلاسفة وحّماة القيم والباحثون عنها، مع التأكيد على أهمية إعداد وانتقاء و اختيار من يشكلون فكر وثقافة المجتمع، وإذا كانت الحروب تنشأ في الباطن قبل الظاهر وتنمو في العقل قبل أن تنمو على الأرض، فيكون التعامل مع أصل الداء والمرض في الباطن، وهو دور العلماء والمفكرين والمتقين والمربيين والتربويين والوعاظ، ومن ثمة فإنه لا بد من حُسْن انتقاءهم وحسن إعدادهم وتأهيلهم ورعايتهم الرعاية المناسبة للمهام الثقيلة الملقاة على عاتقهم، وهو ما نسعى إليه ونعمل معًا على تحقيقه بإذن الله تعالى.

- الأمر الخامس: تدهور الأحوال المعيشية للأفراد بما يخل باحتياجاتهم الأساسية، فمع ضرورة تقدير الأفراد للظروف والتحديات التي تمر بها أوطانهم، ومع أننا نذكر بأن أصحاب النبي ﷺ صبروا على الحصار الاقتصادي حتى أكلوا ورق الشجر من شدة الجوع، فإننا يجب أن نواجه التحديات بمزيدٍ من العمل والإنتاج والجد والاجتهد وحسن التكافل الاجتماعي ورعاية الضعفاء والمهشيين،



والضرب بيد من حديد على أيدي الغالين والمحتكرين، وحسن التدبير، فنحن نحتاج إلى عمل بلا كلل، وإنفاقٍ في غير سرف، وتكافل وتراحم بين أبناء المجتمع بما يعبر بنا جمِيعاً إلى بر الأمان، ولا شَكَ أنَّ على رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني دوراً مُهِمًا في إحداث التوازن وسد الحاجة الأساسية للمحتاجين.

* * *

الأديان ومصالح العباد

الدين فطرة الله التي فطر الناس عليها حيث يقول الحق سبحانه: ﴿فَطَرَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا نَبْدِلْ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِينَ قَوْمٌ وَلَا كُنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، ويقول تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحُكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا خَتَلُوا فِيهِ وَمَا أَخْتَلَفُ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا أَخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ يَإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢)، وعن عياض بن حمار المجاشعي، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمْرَنِي أَنْ أُعْلَمَكُمْ مَا جَهَلْتُمْ، مِمَّا عَلَمْنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَا لِنَحْنُ

(١) سورة الروم، الآية ٣٠.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢١٣.

عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنْفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتُهُمُ
الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالُهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّتُ
لَهُمْ، وَأَمْرَتُهُمْ أَنْ يُسْرِكُوا بِمَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا»^(١).

على أن الشرائع السماوية كلها إنما جاءت لسعادة البشرية، فالمقاصد العليا للأديان إنما تعمل في ضوء جلب المصلحة أو درء المفسدة أو على تحقيقهما معاً، وأهل العلم والفقه يؤكدون أن المصالح العليا للشرع قائمة على حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض، فكل ما يؤدي إلى حفظ هذه الخمس فهو مصلحة وكل ما يضر بها فهو مفسدة، ودفعه مصلحة.

يقول العز بن عبد السلام رض: «لا يخفى على عاقل أن تحصيل المصالح المحضة، ودرء المفاسد المحضة عن نفس الإنسان وعن غيره محمودٌ حسنٌ، وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمودٌ حسنٌ، وأن درء أفسد المفاسد فأفسدتها محمودٌ حسنٌ، وأن تقديم المصالح الراجحة على المرجوحة محمودٌ حسنٌ، وأن درء المفاسد الراجحة على

(١) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفيتها وأهلها، باب الصفات التي يُعرَفُ بها في الدنيا أهلُ الجنَّةِ وأهلُ النَّارِ، حديث رقم ٢٨٦٥.

المصالح المرجوة محمود حسن^(١)، وقد اتفقت الشرائع على تحريم الدماء، والأعراض، والأموال، وعلى تحصيل الأفضل فالأفضل من الأقوال والأعمال.

وقد أجمعت الشرائع السماوية على جملة كبيرة من القيم والمبادئ الإنسانية، من أهمها: حفظ النفس البشرية، وحرمة الاعتداء عليها، حيث يقول تعالى: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَاتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(٢).

ومن القيم التي أجمعـتـ عليها الشـرـائـعـ السـماـويـةـ كلـهـاـ: العـدـلـ،ـ وـالـتـسـامـحـ،ـ وـالـلـوـفـاءـ بـالـعـهـدـ،ـ وـأـدـاءـ الـأـمـانـةـ،ـ وـالـصـدـقـ،ـ فيـ الـأـقـوـالـ وـالـأـفـعـالـ،ـ وـبـرـ الـوـالـدـيـنـ،ـ وـحـرـمـةـ مـالـيـتـيـمـ،ـ وـمـرـاعـةـ حـقـ الـجـوـارـ،ـ وـالـكـلـمـةـ الطـيـبـةـ،ـ وـذـلـكـ لـأـنـ مـصـدرـ التـشـرـيـعـ السـماـويـ وـاحـدـ،ـ وـهـذـاـ قـالـ نـبـيـنـاـ ﷺـ:ـ «ـالـأـنـيـاءـ إـخـوـةـ لـعـلـلـ،ـ أـمـهـاـ هـوـ شـتـىـ وـدـيـنـهـمـ وـاحـدـ»^(٣).

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام / ٥، ط الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٩١ م.

(٢) [سورة المائدـةـ، الآيةـ ٣٢ـ].

(٣) مسند أحادـىـ، ١٥٣ـ / ١٥ـ، حـدـيـثـ رقمـ ٩٢٧٠ـ.

وأروني أي شريعة من الشرائع أباحت قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، أو أباحت عقوبة الوالدين، أو أكل السحت، أو أكل مال اليتيم، أو أكل حق العامل أو الأجير.

وأروني أي شريعة أباحت الكذب، أو الغدر، أو الخيانة، أو خلف العهد، أو مقابلة الحسنة بالسيئة؛ بل على العكس فإن جميع الشرائع السماوية قد اتفقت وأجمعت على هذه القيمة الإنسانية السامية، من خرج عليها فإنه لم يخرج على مقتضى الأديان فحسب، وإنما يخرج على مقتضى الإنسانية وينسلخ من آدميته ومن الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها.

ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿فُلْ تَعَالَوْأْ أَتْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا وَلَا تَقْتُلُوْا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَرَ وَلَا تَقْتُلُوْا النَّفَسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَنَعُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُوْنَ ﴾١٠١﴿ وَلَا تَقْرَبُوْا مَالَ الْيَتَيْمِ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَلْعَنَ أَشَدُهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُنْكِلُفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُلُوْا وَلَوْ كَانَ ذَا فِرْقَةً وَعِهْدَدَ اللَّهَ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَنَعُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُوْنَ ﴾١٠٢﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي

مُسْتَقِيمًا فَأَتَيْعُوهُ وَلَا تَنْبَغِي أَشْيَالَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ
سَيِّلِهِ، ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ، لَعَلَّكُمْ تَنَقُّونَ»^(١)، «هذه
آيات محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب، وهي
حرمات علىبني آدم جيًعا، وهن أم الكتاب^(٢)، من عمل
بهن دخل الجنة، ومن تركهن دخل النار»^(٣).

فالدين والدولة لا يتناقضان؛ بل يرسخان معًا أسس
المواطنة المتكافئة في الحقوق والواجبات، وأن نعمل معًا
لخير بلدنا وخير الناس أجمعين، وأن نحب الخير لغيرنا
كما نحب لأنفسنا، الأديان رحمة، الأديان سماحة، الأديان
إنسانية، الأديان عطاء.

الدين والدولة يتطلبان منا جيًعا التكافل المجتمعي،
وأن لا يكون بيننا جائع ولا محروم، ولا عارٍ ولا مشرد
ولا محتاج، الدين والدولة يدفعان إلى العمل والإنتاج
والتميز والإتقان، ويطاردان البطالة والكسيل، والإرهاب
والإهمال، والفساد والإفساد، والتدمير والتخريب، وإثارة
القلق والفتن والعمالة والخيانة.

(١) سورة الأنعام، الآيات ١٥١ - ١٥٣ .

(٢) أي: أصله وأساسه.

(٣) تفسير البغوي ”معالم التنزيل“، ٢ / ١٤٢ ، ط دار المعرفة، لبنان .



المقاصد العامة والأحكام الفرعية

هناك من يقفون عند ظواهر النصوص لا يتجاوزون الظاهر الحرفي لها إلى فهم مقاصدها ومراميها، أو إدراك ما تحمله تلك المقاصد السامية من وجوه الحكمة واليسير والسعادة، فضلاً عن عدم فهمهم للمقاصد العامة للشرع الحنيف، فيحملون الناس على العناء والمشقة، إما جهلاً وسوء فهم، وإما إخراجاً للنصوص عن سياقها عن قصد وسوء طوية.

وقد أكد العلماء والفقهاء والأصوليون على أهمية فهم المقاصد العامة للتشريع، فهي الميزان الدقيق الذي تنضبط به الفتوى، وتستقيم به أمور الخلق، وتحقيقه به مصالح البلاد والعباد، فالأحكام في جملتها بنيت على جلب المصلحة أو درء المفسدة أو عليهما معاً، يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «بالاستقراء وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد، والأحكام العادلة تدور عليها حيثما دارت، فترى

الشيء الواحد يُمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان
فيه مصلحة جاز»^(١).

وكثر من الأحكام الجزئية الفرعية لا يمكن الحكم
فيها إلا من خلال فهم المقاصد العامة للتشريع، وفي
ضوء فهم القواعد الأصولية وقواعد الفقه الكلية.

وقد اجتهد علماؤنا وفهاؤنا العظام في تقرير عدد من
المبادئ والمقاصد العامة في صورة قواعد كلية وأخرى
فرعية على نحو قولهم: «الأمور بمقاصدها»، و«لا ضرر
ولا ضرار»، و«الضرر يُزال»، و«الضرر لا يزال بضرر
أكبر منه»، و«يتحمل الضرر الخاصل لدفع الضرر
العام»، و«درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة»، و«لا
تُدفع المفسدة اليُسيرة بضياع المصلحة الكبيرة»، و«المشقة
تجلب التيسير»، و«لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»،
و«الأصل في المنافع الإباحة والأصل في المضار التحريم»،
و«الضرورات تبيح المحظورات»، و«ما أبِيحَ لِلضَّرْرَ وَرَأِيَّ
يَقْدِرُ بِقَدْرِهَا»، و«العادة مُحَكَّمة»، و«المعروف عرفاً
كمشروع شرطاً»، و«المنكر لا يُزال بمنكر أعظم منه»،
و«اليقين لا يزال بالشك»، وأن كل مسألة خرجت عن

(١) الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللمحي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)
٥٢٠، ط دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة في شيء، فلا يكفي لمن يتصدى لقضايا العلم الشرعي أن يكون ملماً ببعض القواعد دون بعض، ولا أن يكون مجرد حافظ للقواعد غير فاهم لمعانيها ومراميها ولا مدرك لدقائقها، فيقف عند قولهم: «الضرر يزال»، دون أن يدرك أن الضرر لا يُزال بضرر مثله أو أكبر منه، وأن الضرر الخاص يُتحمل لدفع الضرر العام، أو يقف عند حدود قولهم: «درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة»، دون أن يدرك أن درء المفسدة اليسيرة لا يدفع بتضييع المصلحة الكبيرة، وأنه إذا تعارضت مفسدتان دُفعت الأشد بالأخف، بل عليه أن يسبر أغوار هذه القواعد بما يمكنه من الحكم الدقيق على الأمور، علماً بأن المقاصد العامة قائمة على مراعاة مصالح البلاد والعباد، متمثلة في الكليات السنتين، وهي الحفاظ على: الدين، والوطن، والنفس، والمال، والعقل، والعرض والشرف، فحيث تكون مصلحة البلاد والعباد فشمرة شرع الله ﷺ، قال تعالى: «فَطَرَ اللَّهُ أَلْقَى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الْبَيِّنُ الْقِيمُ وَلَذِكْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»^(١).

(١) سورة الروم، الآية [٣٠].



عقد المواطنة

لا شك أن كثيراً من المشكلات العصرية وحالات الشقاق التي تصل إلى حد الاحتراز والاقتتال المجتمعي أو الدولي أحياناً يمكن أن يُحَكَّلُ الكثير منها بإقرار مبدأ المواطنة المتكافئة، وترسيخ فقه المواطنة بدليلاً لفقهه الأقلية والأكثرية، فمصطلح الأقلية والأكثرية يشعرك ابتداء بأن هناك فريقين، أحدهما قوي، والآخر ضعيف ولو بالقياس العددي، أما مبدأ المواطنة المتكافئة فتدوّب فيه العصبيات الدينية والعرقية والطائفية والمذهبية والقبلية، وسائر العصبيات الخاطئة المدمرة.

كما أن المواطنة الحقيقية تعني *حسن الولاء والانتماء للوطن*، والحرص على *أمن الدولة الوطنية*، واستقرارها، وتقدمها، ونهضتها، ورقيها، وتعني *الدولة الوطنية احترام عقد المواطنة* بين *الشخص والدولة*، وتعني *الالتزام الكامل بالحقوق والواجبات المتكافئة* بين *أبناء الوطن*.

جميعاً دون أي تفرقة على أساس الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة.

وأن مشروعية الدولة الوطنية أمر غير قابل للجدل أو التشكيك؛ بل هو أصل راسخ لا غنى عنه في واقعنا المعاصر، حتى أكد بعض العلماء والمفكرين أن الدفاع عن الأوطان مقدم في بعض الأحيان على الدفاع عن الأديان؛ لأن الدين لا يُبَدِّلُه من وطن يحمله ويحميه، وإلا لما قرر الفقهاء أن العدو إذا دخل بلداً من بلاد المسلمين صار الجهاد ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد، رجالهم ونسائهم، كثيرون وصغارهم، قويتهم وضعيفهم، مسلحهم وأعذبهم، كلُّ وفق استطاعته ومكتبه، حتى لو فنوا جميعاً، ولو لم يكن الدفاع عن الديار مقصداً من أهم مقاصد الشرع لكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبدينهم.

ونؤكد أن الوعي بالوطن والتحديات التي تواجه الدولة الوطنية يقتضي الإحاطة والإلمام بما يحاك له من مؤامرات تستهدف إنهاك الدولة، وبخطورة الإرهابيين والعملاء والخونة، والعمل على تخلص الوطن من شرورهم وأثامهم.



وأن العمل على تقوية شوكة الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها مطلب شرعي ووطني، وأن كل من يعمل على تقويض بنian الدولة، أو تعطيل مسيرتها، أو تدمير بناها التحتية، أو ترويع الآمنين بها، إنما هو مجرم في حق دينه ووطنه معًا.

على أن المواطنة ليست مِنَةً ولا فضلاً من أحدٍ على أحدٍ، إنما هي حق، بل التزامات وحقوق متكافئة ومتقاربة، فكل حق يقابل واجب، ولا شك أن مبدأ الحق والواجب أو الحق مقابل الواجب أحد أهم المبادئ العادلة التي تسهم في إصلاح المجتمع، سواء أكانت في الحقوق والواجبات المتبادلة بين الآباء والأبناء، أم بين الأزواج، أم بين الجيران، أم بين الأصدقاء، أم بين الشركاء في الوطن، أم بين المواطن والدولة، أم بين العمال وأرباب العمل، أم بين المعلم والمتعلم.

فما أحوجنا إلى ترسیخ مبدأ الحق مقابل الواجب في كل مجالات حياتنا وعلاقاتنا، إذ لا يمكن للحياة ولا العلاقات أن تستقيم من جانب واحد، فيكون أحد الشقين معتدلاً، والآخر مائلاً، إنما تستقيم الأمور باستواء الجانبيين معًا، والوفاء بالحقوق والواجبات معًا، نؤدي الذي علينا حتى يبارك الله بِهِ في الذي لنا.

على أن فقه المواطن يقتضي إعلاء مبدأ الكفاءة، وإتاحة الفرص المتساوية بين المواطنين جميعاً دون تمييز بينهم، ففي مجال العمل العام والعمل المجتمعي لا صرارات ولا إقصاءات على أساس الدين أو الجنس أو العرق، فالفرص متساوية والواجبات متكافئة.

ومن أهم ما يجب أن نلفت النظر إليه هو دمج واستيعاب والعناية ببار السن وذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم مواطنين كاملi الحقوق والواجبات، وعدم النظر إلى أيٌ من ذوي الاحتياجات الخاصة نظرة تمييز، وهذا أطلقنا مع المجلس القومي لشئون الإعاقة مبادرة «لا للتمييز»، فالمجتمع بكل أبنائه بتكافلهم وتكاملهم وتعاونهم ومشاركتهم جميعاً في بنائه، وكون كل فرد من أفراده إضافة إيجابية لا رقمًا مخصوصاً من رصيده، فهو لهم جميعاً وبهم جميعاً، وبهذه الروح تبني الأوطان وتزدهر وتتقدم حتى تكون في مصاف الأمم الراقية المتقدمة وهو ما يجب أن نأخذ أنفسنا به حتى نصل بمصرنا العزيزة إلى المكانة التي تستحقها في مصاف الدول المتقدمة.





الآداب العامة

الأمم المتحضرة، والدول الراقية هي التي تجعل مراعاة الآداب العامة منهج حياة، ولا تعد هذه الآداب من نافلة القول أو على هامش الحياة.

الآداب العامة لا تنفك من منظومة القيم والأخلاق والإنسانية من النظافة، والنظام، والمرودة، والشهامة، والنبل، واحترام الكبير، وإكرام المرأة، والشفقة بالصغير والضعف، وذوي الهمم، والذوق الرفيع، قال الصحابة رضي الله عنه يا رسول الله: «فَمَنْ أَحَبَ عِبَادَ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»^(١).

ولا شك أن الحياة كخلق أحد أهم أعمدة الآداب العامة، حيث يقول نبينا صلوات الله عليه وسلم: «إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ، إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٢)، ويقول صلوات الله عليه وسلم: «مَنْ

(١) المستدرك للحاكم، كتاب الطلاق، حديث رقم .٨٢١٤

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، حديث رقم ٣٤٨٤

سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ
حُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوحٌ»^(١)، ويقول الشاعر:

إِذَا قَلَ مَاءُ الْوِجْهِ قُلْ حِيَاوَهُ

وَلَا خَيْرٌ فِي وِجْهٍ إِذَا قَلَ مَاءُهُ

حِيَاكَ فَاحفَظْهُ عَلَيْكَ وَإِنَّمَا

يَدُلُّ عَلَى فَعْلِ الْكَرِيمِ حِيَاوَهُ

ويقول عنترة:

يَخْبُرُكَ مِنْ شَهَدَ الْوَقْيَةِ أَنِّي

أَغْشَى الْوَغْيَ وَأَعْفُ عَنِ الْمَقْمِ

وَيَقُولُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٣):

لَنْقَلُ الصَّخْرَ مِنْ قُلُّ الْجَبَالِ

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مِنْ الرَّجَالِ

(١) قوله: (كدوح) بضمتين، أي: آثار قشر الجلد بنحو عود.

(٢) سنن الترمذى، أبواب الزكاة، باب مَنْ تَحْلَلْ لَهُ الزَّكَاةُ، حديث رقم ٦٥٠.

(٣) ديوان علي بن أبي طالب (ت ٤٤ هـ)، ص ٣٤٠، ونזהه الأنصار بطرائف الأخبار والأشعار لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن درهم، (ت ١٣٦٢ هـ)، ص ٢٤٧، ط دار العباد، بيروت.

يَقُولُ النَّاسُ لِي: فِي الْكِسْبِ عَارٌ

فقلت: العار في ذل السؤال

ومن الآداب العامة: الحفاظ على الطرقات والأماكن العامة وعدم الظهور فيها بما لا يليق، وتركها أفضل ما كانت، والإسهام في نظافتها وتحميلاها، وكذلك أفنية المنازل ومداخلها وأسطحها، يقول نبينا ﷺ: «الإِيمَانُ بِضَعْ^١ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضَعْ وَسِتُّونَ - شُبَّةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذْى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُبَّةُ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١).

ومن الآداب العامة: تخيير الكلمة في مخاطبة الناس، بحيث تكون بالتي هي أحسن، يقول الحق سبحانه: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»^(٢).

ومن الآداب العامة: عدم استخدام ما يخص أي شخص دون إذن ولو كان ذلك شيئاً يسيراً من قلم ومناشف ومبحة ونحو ذلك.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، حدث رقم ٣٥.

(٢) سورة البقرة، الآية ٨٣.

ومن الآداب العامة: احترام الخصوصيات، وعدم تدخل الإنسان فيها لا يعنيه، حيث يقول نبينا ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(١)، وقد قالوا: من تدخل فيها لا يعنيه سمع ما لا يرضيه.

ومن الآداب العامة: أيضًا عدم الحديث في شيء دون علم أو دراية حتى لا يجعل الإنسان نفسه مجالاً للنكتة أو التندر أو السخرية.

ومن الآداب العامة: مراعاة الذوق العام في الحركة واللباس، والحافظ على آداب الطعام والشراب والنوم، والتحلي ب بكل مقومات المروءة والشهامة والنبل، فعن عبد الله بن بُسر رضي الله عنه، قال: كان رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلام إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب مِنْ تِلقاء وجهه، ولكن مِنْ رُكْنِه الأيمن أو الأيسر، ويقول: «السلامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ»^(٢).

ومن الآداب العامة: إعانة الضعيف والأخذ بيده، فعَنْ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ أَبُو ذَرَ رضي الله عنه: عَلَى كُلِّ نَفْسٍ فِي كُلِّ

(١) سنن الترمذى، أَبْنَابُ الرُّثْبَى، بَابُ فِيمَنْ تَكَلَّمُ بِكُلِّيَّةٍ يُصْحِحُهُ بِهَا النَّاسُ، حديث رقم ٢٣١٧.

(٢) سنن أبي داود، أبواب النوم، باب كم مرأة يسلم الرجل في الاستئذان؟، حديث رقم ٥١٨٦.

يَوْمَ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ صَدَقَةً مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ، قُلْتُ:
 يَا رَسُولَ اللهِ، مِنْ أَيْنَ أَتَصَدَّقُ وَلَيْسَ لَنَا أَمْوَالٌ؟ قَالَ:
 «إِنَّ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ التَّكْبِيرَ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ
 لِلهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَا
 عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْزِيزُ الشَّوْكَةَ عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ وَالْعَظِيمِ
 وَالْحَجَرِ، وَتَهْدِي الْأَعْمَى، وَتُشْعِيْنَ الْأَصْمَمَ وَالْأَبَكَمَ
 حَتَّى يَفْقَهَهُ، وَتُدِيلُ الْمُسْتَدِلَّ عَلَى حَاجَةِ لَهُ قَدْ عَلِمْتَ
 مَكَانَهَا، وَتَسْعَى بِشَدَّةِ سَاقِيْكَ إِلَى اللَّهِفَانِ الْمُسْتَغْيِثِ،
 وَتَرْفَعُ بِشَدَّةِ ذَرَاعِيْكَ مَعَ الْمُضَعِيفِ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ
 الصَّدَقَةِ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ، وَلَكَ فِي جَمَاعِكَ زَوْجَتَكَ
 أَجْرٌ»، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: كَفَ يَكُونُ لِي أَجْرٌ فِي شَهْوَتِي؟ فَقَالَ
 رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ وَلْدًا فَادْرُكَ وَرَجُوتَ
 خَيْرَهُ فَهِيَاتَ، أَكُنْتَ تَحْتَسِبُ بِهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَنْتَ
 خَلَقْتَهُ؟» قَالَ: بَلِ اللهِ خَلَقَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ هَدَيْتَهُ؟، قَالَ:
 بَلِ اللهِ هَدَاهُ، قَالَ: «فَأَنْتَ تَرْزُقُهُ؟»، قَالَ: بَلِ اللهِ كَانَ
 يَرْزُقُهُ، قَالَ: كَذَلِكَ فَضَعُهُ فِي حَلَالِهِ وَجَنَّبُهُ حَرَامَهُ، فَإِنْ
 شَاءَ اللهُ أَحْيِاهُ، وَإِنْ شَاءَ أَمَاتَهُ، وَلَكَ أَجْرٌ»^(١).

(١) مسنـد أـحد، ٣٨٣ / ٣٥، حـديث رقم ٢١٤٨٤.

السلام الذي نبحث عنه

السلام يعني الأمان، وهو نعمة من أجل نعم الله التي امتن بها ﷺ على خلقه، حيث يقول سبحانه: ﴿أَلَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَأَمْنَهُم مِنْ خَوْفٍ﴾^(١)، ويقول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرِيبًا كَانَتْ إِيمَانَةً مُطْمِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَسَ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٢)، ويقول نبينا ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سُرْبِهِ، مُعَافٍ فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ طَعَامٌ يَوْمَهُ، فَكَاتَمًا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»^(٣).

والأمان كالصحة، فكما أن الصحة تاج على رءوس الأصياء لا يعلم قدره إلا من فقد صحته أو جانبها،

(١) [سورة قريش، الآية ٤].

(٢) [سورة النحل، الآية ١١٢].

(٣) سنن الترمذى، أبواب الزهد، باب في التوكيل على الله، حديث رقم ٢٣٤٦، والأدب المفرد للبخارى، باب من أصبه آمنا في سربه، حديث رقم ٣٠٠. واللفظ من الأدب المفرد.

فإن أمن الإنسان في وطنه على نفسه وماليه وعرضه تاج على رءوس الوطنين الشرفاء لا يستشعر عظمته إلا من ابتلوا بالخوف والتشرد داخل أو طاهم أو خارجها، فلا حياة حقيقة بلا وطن، ولا وطن بلا أمن، نسأل الله السلامة، وأن يحفظ لنا أمننا وأوطاننا ودماءنا وأعراضنا وأموالنا.

فالأمن والأمان والسلم والسلام غاية كل نبيل وشريف، وتحقيق السلام مطلب ديني ووطني وإنسانية مشتركة، فالفاظ: السلام، والسلام، والسلامة، والإسلام، كلها تنبع من جذر لغوي واحد هو "سلم"^(١)، وأهم ما يميز هذا الجذر اللغوي دلالته على معاني السلام والسلامة، وفي هذا السياق يأتي حديث نبينا عليه السلام: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَبِيَدِهِ»^(٢)، وفي رواية: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَبِيَدِهِ»^(٣)، وهو ما يعني انتفاء وقوع أي أذى منه لأي إنسان على ظهر البسيطة، ذلك لأن الأذى إما أن يكون قوله، وإنما أن يكون فعله، واللسان رمز للقول، واليد رمز للفعل: كتابةً أو رسماً أو ضرباً أو نحو ذلك، وإذا انتفي وقوع الأذى قوله

(١) ينظر: لسان العرب والمصباح المنير مادة: سلم.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَبِيَدِهِ، حديث رقم . ١٠

(٣) مسنده أحاديث، ٦٥٨ / ١١، حديث رقم . ٧٠٨٦

أو فعلاً انتفي وقوعه مطلقاً، وهكذا يكون المسلم مفتاحاً لكل خير مغلاً لكل أذى أو شر، سلماً مع الكون كله، مع البشر والحجر والشجر، مع الإنسان والحيوان والجحاد، فديننا دين السلام، وربنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو السلام، ومنه السلام، وهو الملك القدس السلام، ونبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هونبي السلام الذي أمرنا بإفشاء السلام وجعله ثقافة أمّة، حيث يقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَبُّوا، أَوْ لَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابِيْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»^(١)، ويقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُوا بِاللَّيْلِ، وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ»^(٢)، وتحيتها في الإسلام هي السلام، والجنة هي دار السلام، وتحية أهل الجنة في الجنة سلام، وتحية الملائكة لهم فيها سلام، وفي الحديث عن ليلة القدر يقول الحق سبحانه: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَّعَ الْفَجْرِ»^(٣)، ولم يقل: هي سلام، فجعل السلام عمدة وأصلًا تدور عليه حركة الكون والحياة،

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أنَّه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأنَّ حبة المؤمنين من الأيمان، وأنَّ إنشاء السلام سبباً لِصَلَوة، حديث رقم ٥٤.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب إطعام الطعام، حديث رقم ٣٢٥١.

(٣) [سورة القدر، الآية ٥].

ونهانا ديننا الحنيف أن نسيء الظن بمن ألقى إلينا السلام،
فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَيْنَا عَلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(١); بل نهانا أن نقبض أيدينا عن مد يده وبسطها لنا بالسلام، فقال ﷺ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا إِلَيْنَا فَاجْنَحْ لَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٢).

غير أن السلام الذي ننشده ونبحث عنه هو السلام العادل، سلام الأقوية الشجعان الذي له درع وسيف وقوة تحفظه وتحميته، فقراءة السياق القرآني تؤكد أن السلام لا يتحقق إلا للأقوية، فقبل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا إِلَيْنَا فَاجْنَحْ لَهُمْ﴾ جاء قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ﴾^(٣)، و﴿مَا﴾ هنا هي ما الغائية وليس الابتدائية، والمعنى هنا أقصى ما تستطيعون من إعداد، وإذا كان نبينا ﷺ قد قال: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ»^(٤)، وكان الرمي في سياق عصره ﷺ رميًا بالنبال

(١) [سورة النساء، الآية ٩٤].

(٢) [سورة الأنفال، الآية ٦١].

(٣) [سورة الأنفال، الآية ٦٠].

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي وألحث عليه، ودَمَّ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ، حديث رقم ١٩١٧.

والسهام، فإنه قد أضحي في عصرنا الحاضر رمياً بالراجمات والقاذفات وعابرات القارات والمُسيرات، مما يحتم علينا الأخذ ببناء قوة عصرية حديثة تحمي ولا تبغي، فقوه الردع أهم من مواجهة الحرب، فالدول التي تمتلك القوة تحقق ردعًا قد لا يدخلها حرباً أصلًا، مادام هدفها هو السلام وحماية أنها لا البغي ولا العداون على غيرها، وما دامت قوتها قوية رشيدة تحمي ولا تبغي، ثم بعد ذلك كله تأتي آية السلام لتأكد أن السلام الحقيقي هو السلام القائم على العدل، والذي له قوة تحمي، فيقول الله ﷺ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا إِلَيْنَا فَاجْنَحْنَا لَهُمْ فَأَنَّا أَنَا عَلَى اللَّهِ أَكْمَلُ عِلْمًا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١).

والسلام هو البديل الحقيقي للحرب ولظلم الإنسان لأن فيه الإنسان سواء أكان ظلماً مباشراً أم غير مباشر ، بقصد أو بدون قصد، فالسلام لا يعني فقط عدم المواجهة في الحروب التقليدية، والسلام الإنساني الذي ننشده أوسع من ذلك بكثير، فاحتقار بعض الدول للدواء مثلاً في أزمة كورونا أو للغذاء من يحتاج إليه ظلم فادح، وعدم احترام

(١) [سورة الأنفال، الآية ٦١].



بعض الدول لاتفاقيات المناخ غير عابثة بتأثيرات التغيرات المناخية على الدول المعرضة لمخاطر هذه التغيرات ظلم فادح من الإنسان لأخيه الإنسان ولأبناء هذه الدول.

ونؤكد أن السلام لا يصنعه ولا يملكه الجبناء ولا الضعفاء، إنما يحمل السلام ويصنعه الأقوياء، فشجاعة السلام لا تقل أبداً عن شجاعة الحرب، وهو ما نبعث به رسالة واضحة لكل عقلاً في العالم، نقول لهم: تعالوا للنالع معًا تداعيات انتشار فيروس كورونا والتآثيرات السلبية للتغيرات المناخية، ونجعل من مبادرات السلام الحقيقة بدليلاً لظلم الإنسان لأخيه الإنسان بقصد أو بغير قصد، تعالوا معًا لكلمة سواء لننبذ كل مؤججات الحرب والاقتتال ونُحل محلها أطر التعاون والتفاهم والتكامل والسلام.



الطرف الحاد والمضاد

الطرف تطرف على أية حال، حاداً كان أو مضاداً، غلوّاً كان أو تفريطاً، فهو الذهاب إلى الطرف بعيداً عن الوسط، وقد قال الإمام الأوزاعي رض: «ما من أمرٍ أمرَ الله به إلّا عارض الشّيطان فيه بخصلتين ولا يالي أهياً أصاب: الغلوّ أو التّقصير»^(١).

ديننا السمح الحنيف قائم على الوسطية والاعتدال في أسمى معانيهما، في كل شيء حتى مجال العبادات، فلما رأى نبينا صل حبلاً مشدوداً في المسجد بين ساريتين^(٢) سأله صل: «ما هذا؟ قالوا: حبل لزينب تُصلّى فإذا كسيلت أو فترت أمسكت به، قال: (حُلوه) ثم قال: ليصلّ أحدكم نشاطه فإذا كسيل أو فتر فليقعد»^(٣)، ولما رأى صل سيدنا سعد بن

(١) أي: عمودين من أعمدة المسجد.

(٢) المقاصد الحسنة للسخاوي، ص ٣٣٢، ط دار الكتاب العربي.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب فضل الطهور بالليل والنّهار، حديث رقم ١١٥٠.

أبٰي وَقَاصٌ عليه السلام يَتَوَضَّأُ فَيُسِرِّفُ فِي اسْتِخْدَامِ الْمَاءِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَّفُ يَا سَعْدٌ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى تَهْرِيرِ جَارٍ»^(١).

وحتى الإنفاق سواء أكان إنفاقاً على النفس أم على الغير تحت أي مسمى، فالوسطية مطلب راسخ، حيث يقول الحق سبحانه في كتابه العزيز: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا مِمْمَا يُسِرِّفُوا وَلَمْ يَقْرَأُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾^(٢)، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَيْكَ وَلَا تُبْسِطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدْ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾^(٣).

وقد أكد القرآن الكريم على الوسطية في كل أبعادها، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَائِكَ وَلَا تَخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَيِّلًا﴾^(٤)، ويقول تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمِرُونَ﴾^(٥)، ويقول الحكماء: لا تكن رطبًا فتعسر ولا

(١) مسنـد أـحد، ١١ / ٦٣٦، حـديث رقم ٧٠٦٥.

(٢) [سورة الفرقان، الآية ٦٧].

(٣) [سورة الإسراء، الآية ٢٩].

(٤) [سورة الإسراء، الآية ١١٠].

(٥) [سورة البقرة، الآية ٦٨].

يابسًا فتكسر، فالرسالات السماوية جميعها أنزلت رحمة للناس، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿ طه ١ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْفَعَ ﴾^(١)، ويقول نبينا ﷺ: «تركتُ فيكم شَيْئاً لَّمْ تَضِلُّوا بَعْدَهُما: كِتَابَ اللَّهِ وَسُتُّرَّيٍ»^(٢).

الأديان يسر، وساحة، وتراحم، وتعاون، وتكافل،
فحيث تكون مصالح البلاد والعباد فتلك مقاصد الأديان
العامة.

غير أن البشرية بصفة عامة قد ابتليت بتطرفين متناقضين في حديّة بالغة، الأول يقتل وينحرب ويدمر ويسفك الدماء باسم الأديان وتحت رايتها، محراً النصوص ومحرّجاً لها عن سياقها، والأديان براء من كل ذلك، والآخر يذهب إلى أقصى الطرف الآخر تفريطاً أو انحلالاً، فال Trevor منبود ومرفوض على كل حال، سواء أكان غلواً وإفراطاً وتشدداً على نحو ما شهدنا ونشهد من إجرام الجماعات المتطرفة المتاجرة بالدين، أم كان تفريطاً وانحلالاً وخروجاً على جادة القيم والأخلاق أو هدمًا للثوابت.

(١) سورة طه، الآيات ٢، ١.

(٢) المستدرك للحاكم، كِتَابُ الْعِلْمِ، حديث رقم ٣١٩.

فخطر التفريط كخطر الإفراط، حيث يقول الحق سبحانه:

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنِ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنَكاً وَنَحْشُرُهُ
 يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾١٢٤﴿ قَالَ رَبَّنَا لَمْ حَسْرَتْنِي أَعْمَى وَقَدْ كُتُ
 بَصِيرًا ﴾١٢٥﴿ قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَكَ إِيَّنَا فَنَسِينَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نَنسِي
 وَكَذَلِكَ بَخْرِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِعَائِدَتِ رَبِّهِ وَلِعَذَابُ الْآخِرَةِ
 أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾^(١)، وليس المقصود بالضنك هنا الفقر، إنما حياة
 الكدر التي لا هناء فيها^(٢)، ولطالما حذثنا القرآن الكريم عن
 الأمم والقرى التي كفرت بأنعم الله بهم، وكذبت رسلي،
 وسلكت طريق الانحراف والشذوذ - كفعل قرى قوم لوط -
 فلما أسرفت في شذوذها كانت العاقبة: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَا
 جَعَلْنَا عَنْلَهَا سَاقِلَهَا وَأَنْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِيلٍ
 مَنْصُوبٍ ﴾٨٢﴿ مُسَوَّمٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ
 بَعِيدٌ﴾^(٣).



(١) [سورة طه، الآيات ١٢٤-١٢٧].

(٢) تفسير ابن كثير، تفسير سورة طه، ٥ / ٢٨٣ بتصرف.

(٣) [سورة هود، الآياتان ٨٢، ٨٣].

فقه الدعوة (١)

الدعوة علم وفن وخبرة ودربة، لا يكتفى فيها بمجرد التحصيل العلمي، إنما تحتاج إلى مقومات عديدة، لا شك أن في مقدمتها إخلاص النية فيها لله تعالى، حيث يقول الحق ﷺ: «وَمَنْ أَحْسَنْ فَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَدِيقًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١)، فلا يتاجر الداعي بدعوته، ولا يجعلها مطية إلى الدنيا.

فالأئمّة جيّعاً قد أكدوا على عدم طلب الأجر على دعوتهم إلى الله تعالى، حيث يقول الحق سبحانه على لسان سيدنا نوح عليه السلام: «وَيَقُولُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الظَّنِّ إِنَّمَا آمَنَّا إِنَّهُمْ مُلْقُوا رِبَّهُمْ وَلَنَكِنْ قَوْمًا بَجَهَلُونَ»^(٢)،

(١) [سورة فصلت، الآية ٣٣].

(٢) [سورة هود، الآية ٢٩].

وهو عين ما جاء على لسان سيدنا هود ﷺ: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وعلى لسان سيدنا صالح ﷺ: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وعلى لسان سيدنا لوط ﷺ: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنَّ أَجْرَيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، وعلى لسان سيدنا شعيب ﷺ: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، ويقول الحق ﷺ على لسان سيدنا محمد ﷺ: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ اللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٥).

ومن أهم عوامل نجاح الدعوة مراعاة حال المدعو وثقافته ومدى قدرته على الفهم واستيعاب ما يلقى إليه، وكان سيدنا عليؑ يقول: «حَدَّثُوا النَّاسَ، بِمَا

(١) [سورة الشعراء، الآية ١٢٧].

(٢) [سورة الشعراء، الآية ١٤٥].

(٣) [سورة الشعراء، الآية ١٦٤].

(٤) [سورة الشعراء، الآية ١٨٠].

(٥) [سورة سباء، الآية ٤٧].

يَعْرِفُونَ أَكْثَرُهُنَّ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟»^(١)، لَأَنَّكَ إِذَا خَاطَبْتَ إِنْسَانًا بِمَا لَا يَسْتَوِعُ، رَبِّهَا قَالَ لَكَ: لَا أَصْدِقُ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا مَرَاعَاةُ ظَرِيفَةِ الْبَيْئَةِ وَعَادَاتِ النَّاسِ وَتَقَالِيدِهِمْ وَظَرِيفَةِ زَمَانِهِمْ وَمَكَانِهِمْ، وَهُوَ مَا أَكَدَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ الْفَتْوَىَ قَدْ تَغَيَّرَ بِتَغَيُّرِ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ أَوِ الْأَحْوَالِ، وَأَنَّ مَا كَانَ رَاجِحًا فِي عَصْرٍ قَدْ يَصْبَحُ مَرْجُوحًا فِي عَصْرٍ آخَرَ، وَمَا كَانَ مَرْجُوحًا فَقَدْ يَصْبَحُ رَاجِحًا إِذَا تَغَيَّرَ الظَّرِيفَةُ وَالْأَحْوَالُ أَوِ الْبَيْئَاتُ، وَعَلَى الْعَالَمِ وَالْوَاعِظِ وَالْمَجْتَهِدِ وَالْمُفْتَىَ مَرَاعَاةُ كُلِّ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَهْمَمِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَرَاعِيهِ الدَّاعِيُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى سَدِّ ذَرَائِعِ الْمُتَرَبِّصِينَ بِالدُّعَوَةِ وَالدُّعَاءِ، وَذَلِكَ بِانتِقاءِ الْأَلْفَاظِ وَالْخَيْرَاتِ الْكَلِمَاتِ، وَالنَّأْيِ بِالْخُطَابِ الدُّعَوِيِّ عَنْ كُلِّ مَا هُوَ مُلْبِسٌ مِنِ الْعَبَارَاتِ أَوِ الْأَلْفَاظِ التِّي تَحْتَمِلُ كَثِيرًا مِنِ الْوُجُوهِ وَالْتَّأْوِيلَاتِ، حَتَّى لَا يَتَرَكَ لِلْمُتَرَبِّصِينَ فَرْصَةً يُؤْتَوْنَ مِنْ قَبْلِهَا.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من حَصَّ بالعلمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَّةً أَنْ لَا يَهْمِمُوا، حديث رقم ١٢٧.



كما أنه لا بد من التفرقة بوضوح شديد بين ما هو جائز وما هو واقع، وما يمكن أن يطرح مما هو جائز وما لا ينبغي طرحه للعامة على أقل تقدير، فليس كل مباح مستساغ لدى جميع الخلق وفي جميع البيئات، فينبغي مراعاة تغير الزمان والمكان في ذلك بفطنة وحنكة وذكاء، يراعي الداعي فيه حالة الرقي والتقدم والمدنية المتسارعة في عالم اليوم، وكل ما يتصل بذلك من عوامل الحضارة والتطور الإنساني وما تقتضيه النظم البروتوكولية الحديثة والعصرية.

* * *

فقه الدعوة (٢)

التفقه في دين الله ﷺ وحسن فهمه منه ونعمة عظيمة، حيث يقول نبينا ﷺ: «مَنْ يُرِدُ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفْعِلُهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لَا يُضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفُوهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(١).

والدعوة إلى الله ﷺ تتطلب الحكمة البالغة، حيث يقول الحق ﷺ: «أَدْعُ إِلَى سَيِّلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَهِيلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحَسَنُ»^(٢).

على أن هذه الحكمة والموعظة الحسنة تجعل موقف الداعي من يراه عاصيًا بمنزلة الطبيب وليس بمنزلة القاضي، ولا الجلاد، فدور العلماء هو البيان وليس الهدایة ولا الحساب ولا المعاقبة، فالعقاب الدنيوي

(١) صحيح البخاري كتاب العلوم، بابُ مَنْ يُرِدُ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفْعِلُهُ فِي الدِّينِ، حديث رقم .٧١

(٢) [سورة النحل، الآية ١٢٥].

سييله القانون، والعقاب الآخروي أمره إلى الله ﷺ، حيث يقول نبينا ﷺ: «كان رجلان فيبني إسرائيل متوأمين، فكان أحدهما يذنب والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب فيقول: أقصر، فوجده يوماً على ذنب فقال له: أقصر، فقال: خلني وربّي أبعثت عليّ رقياً، فقال: والله لا يغفر الله لك أو لا يدخلك الله الجنة، فقبض أرواحهما فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالماً؟ أو كنت على ما في يدي قادرًا؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار، قال أبو هريرة رضي الله عنه: والذي نفسي بيده لتكلّم بكلمة أويقت دنياه آخرته»^(١).

والدعوة تحتاج إلى بصر وبصيرة، حيث يقول الحق ﷺ على لسان نبينا محمد ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ وَسِيرَةٌ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشَرِّكِينَ﴾^(٢).

وبصيرة في الدعوة تتطلب الرفق بالمدعو كما علمنا نبينا ﷺ في دعوته التطبيقية، فعن معاوية بن الحكم

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب النهي عن البغي، حديث رقم ٤٩٠١.

(٢) [سورة يوسف، الآية ١٠٨].

السُّلَمِيُّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَأَشْكَلَ أُمَيَّاهُ، مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصْمِتُونَنِي لَكُنِّي سَكَتْتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا هُوَ وَأَمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعْلَمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحَسَّ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: (إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ)»^(١).

غير أن هناك أناشًا لا علم لهم ولا فقه، ولا هم من المجتهدين ولا حتى من أهل الاختصاص أو دارسي العلوم الشرعية من مظانها المعتبرة نصبوا أنفسهم قضاة أو جلالدين، فأسرعوا في رمي المجتمع بالتبديع، ثم التجهيل، فالتكفير، حتى وصل الأمر بغلاتهم إلى التفجير واستباحة الدماء؛ مما يتطلب حركة سريعة وقوية وغير هيابية لمواجهة الجمود

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواعيده الصلاة، باب ثعبيم الكلام في الصلاة، وسُنن ما كان مِنْ إِبْرَاهِيمَ، حدیث رقم ٥٣٧.



وال الفكر المتطرف معًا، حتى نخلّص المجتمع والإنسانية من خطر التطرف الفكري وما يتبعه من الإرهاب، وسفك الدماء، وترويع الآمنين، وهدم الأوطان، وتخريب العامر، فالله ﷺ لا يحبّ الفساد ولا المفسدين، حيث يقول الحق ﷺ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾^(١)، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢)، فديتنا دين البناء والتعمير، ودعوتنا يجب أن تكون كذلك، وأن تكون بالحكمة والوعظة الحسنة.

* * *

(١) [سورة البقرة، الآية ٢٠٥].
(٢) [سورة القصص، الآية ٧٧].

النص المقدس والفكر البشري

النص المقدس شيء والفكر البشري شيء آخر، ولا يجوز إنزال أحدهما منزلة الآخر، فإن إزالت النص المقدس منزلة الفكر البشري جنابة على الدين وعلى النص المقدس، وإنزال اجتهادات العلماء والفقهاء والمفكرين والكتاب منزلة النص المقدس سبيل الجمود والتحجر والخروج عن طريق الحادة.

ومع أن عالمنا المعاصر يموج بثقافات متعددة، ما بين مدارس فكرية وعلمية وفلسفية كلها تشيحياتنا الواقعية، فإن من أصيروا بالجمود الفكري يقفون عند مراحل محددة من الفكر البشري لا يتجاوزونها، وينحازون لكل قديم لمجرد قدمه فحسب، حتى في الفكر والأدب والإبداع، فهم يؤثرون كل قديم على كل حديث، على شاكلة ما رواه ابن قتيبة وغيره من أن أحد الشعراء أنشد الأصمسي أبياتاً، فقال له الأصمسي: إن هذا هو الديباج الخسرواني؛ أي: الشعر



الجيد الذي يمتدح ويشاد به، ثم استرسل الأصمعي: لمن
تنشدني؟ فأجاب الشاعر: بأنهما من شعره أنسد هما لليلته،
وهنا غير الأصمعي رأيه على الفور، قائلاً: إن أثر التكفل
عليهما لبيان واضح^(١)، وما ذاك إلا لعصبيته للقديم دون
سواء، بغض النظر عن الجودة أو عدمها.

وهو ما تصدى له كثير من علمائنا كتاباً ومفكرين
وفلاسفة بالنقد والتفنيد، مؤكدين أن الله ﷺ لم يؤثر
بالعلم، ولا بالفقه، ولا بالاجتهاد، ولا بالشعر، ولا
بالإبداع قوماً دون قوم، أو زماناً دون زمان، أو مكاناً
دون مكان، ولذا فإنهم لا يقدمون القديم لمجرد قدمه،
ولا يخسون الحديث أو المعاصر حقه لمجرد حداثته
أو معاصرته، إنما الميزان عندهم منطقي موضوعي،
وهو ألا نظر إلى من قال وإنما إلى ما قال، فالحكم على
العمل لا على صاحبه، وعلى النص لا على القائل، وعلى
الإبداع لا على المبدع، ولكل جواد كبورة، ولكل عالم
زلة، ولكل مبدع سقطة أو هفوة، والكمال لله وحده،
والعصمة لأنبيائه ورسله.

. ٥٠) الوساطة بين المتبنّى وخصومه، ص

وفي المقابل شمة فريق آخر أسرف في حداثته وإطلاق العنان للعقل البشري حتى ذهب إلى رفع القدسية عن المقدس، وإنزال النصوص المقدسة منزلة النصوص البشرية القابلة للنقد والتفنيد.

ويذهب البعض - وبخاصة في الجماعات المتطرفة - إلى إزالة شيوخهم وأمرائهم ومرشدיהם منزلاً القرآن الكريم أو أشد منزلة جهلاً وحماً، فأكثر شباب الجماعات المتطرفة يجعلون كلام مرشدتهم فوق كل اعتبار، وهو المقدس الذي لا يرد، ولا مجال للتفكير أو إعمال العقل فيه، على أن أحد هم قد يجادلك في فهمك للنص القرآني إن تناقض مع شيء من كلام شيخه أو مما دسّ له عبر كتبهم ومحاضراتهم وتفسيراتهم وتأويلاتهم، ولا يسمح لك أن تناقضه أو تناقشه في كلام شيخه المقدس لديه، قضية تأليه البشر، أو تقديسهم، أو رفعهم إلى درجة المهديين المنتظرين عند هؤلاء المتطرفين أمر في غاية الخطورة على التفكير المنطقي السليم.

على أننا نفرق - تفریقاً واضحاً لا لبس فيه - بين إزالة الناس منازلهم وإكرام العلماء وبين تقدير البشر، أو محاولة تقديرهم، أو إضفاء حالة من التقديس عليهم تصوّر



فقد كلامهم على أنه نقد للإسلام وطعن في فهم صحيح الكتاب والسنة، مع أن كل البشر بعد المعصوم عليه السلام يؤخذ منهم ويرد عليهم في ضوء أدب الحوار ومراعاة أصوله؛ ولذا نؤكد دائمًا أن مؤسساتنا الدينية ليست مؤسسات كهنوتية ولا ينبغي أن تكون أو تقترب من ذلك، كما أنها ليست محاكم تفتيش، فمهمتها البيان لا الحساب.

• • •

فلسفة الحكم

فلسفة الحكم في الإسلام قائمة على مراعاة مصالح الناس، فحيث تكون المصلحة فشمة شرع الله ﷺ، فكل ما يحقق الأمان والأمان والاستقرار، ويعمل على عماره الكون وسعادة البشر يتفق ومقاصد الأديان، وكل ما يؤدي إلى الظلم أو الفساد أو التخلف لا علاقة له بالأديان، بل إنه متناقض كل التناقض مع صحيح الأديان ومقاصدها السامية، على أن الإسلام لم يضع قالباً جامداً صامتاً محدداً لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه، وإنما وضع أسساً ومعايير متى تحققت كان الحكم رشيداً يقرره الإسلام، وممتى اختلت أصاب الحكم من الخلل والاضطراب بمقدار اختلالها.

ولعل العنوان الأهم الأبرز لنظام أي حكم رشيد هو مدى تحقيقه لصالح البلاد والعباد، وعلى أقل تقدير مدى عمله لذلك وسعيه إليه، فأي حكم



يسعى إلى تحقيق مصالح البلاد والعباد في ضوء معاني العدل والمساواة والحرية المنضبطة، بعيداً عن الفوضى والمحسوبيّة وتقديم الولاء على الكفاءة؛ فهو حكم رشيد معتبر.

وتحت هذا العنوان الرئيس تتداعى تفاصيل كثيرة تهدف في مجملها إلى تحقيق العدل بكل ألوانه السياسية والاجتماعية والقضائية بين البشر جميعاً، وعدم التمييز بين الناس على أساس اللون أو الجنس أو العرق، فلا إكراه في الدين، ولا حُمْلٌ لأحدٍ على الدخول فيه عنوة.

فكل حكم يعمل على تحقيق ذلك ويسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للمجتمع من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وبُنْيَى تحتية من: صحة، وتعليم، وطرق، ونحو ذلك ما لا تقوم حياة البلاد والعباد إلا به، فإنه يُعدُّ حكماً رشيداً سديداً موفقاً، مرضياً عند الله وعند الناس إلا من حاقد، أو حاسد، أو مكابر، أو معاند، أو خائن، أو عميل.

ويؤكّد أهل العلم والرأي والفكّر أن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة



الظالمة وإن كانت مؤمنة، وأن الدول قد تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام؛ لأنه لو كان هناك إسلام حقيقي لما كان هناك ظلم ولا جور.

أما من يتخذون من قضية الخلافة وسيلة للمتاجرة بالدين واللعب بعواطف العامة محتاجين ببعض النصوص التي يسقطونها إسقاطاً خاطئاً دون أي دراية بفقه الواقع أو تحقيق المناطق من جهة، ويجعلونها أصل الأصول الذي عليه مناط الإيمان والكفر من جهة أخرى، فإننا نرد عليهم بما أكد عليه فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور / أحمد الطيب شيخ الأزهر في كلمته التي ألقاها في مؤتمر «الأزهر في مواجهة الإرهاب والتطرف» من أنه لا نزاع بين أهل العلم المعتبرين في أن الخلافة أليق بالفروع وأقرب لها، ومذهب الأشاعرة على أنها فرع لا أصل، وذكر فضيلته ما ورد في كتاب «شرح المواقف» الذي يُعد أحد أعمدة كتب المذهب الأشعري، حيث ذكر مؤلفه في شأن الإمامة أنها: «ليست من أصول الديانات والعقائد عندنا بل هي فرع من الفروع»^(١)، ثم علق فضيلة الإمام قائلاً: فكيف صارت

(١) ينظر: *شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكتي والفناري*، ٣٤٤ / ٨، ط. مطبعة السعادة . مصر .

هذه المسألة التي ليست من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة فاصلاً عند هذا الشباب بين الكفر والإيمان، وفتنة سُفِّكَت فيها الدماء، وخُربَ العمران، وُشُوّهَت بها صورة هذا الدين الحنيف؟!

وعندما تحدث النبي ﷺ في حديثه الجامع عن الإيمان والإسلام والإحسان لم يجعل ﷺ الخلافة ركناً من أركان الإيمان أو الإسلام، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الْثِيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثْرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْنَدَ رُكْبَتِيهِ إِلَى رُكْبَتِيهِ وَوَضَعَ كَفَّهُ عَلَى فَخِذَلِيهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحِجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: صَدِقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيَقْدِّمُهُ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، قَالَ: صَدِقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ

الله كَانَكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي
عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمُسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنِ السَّائِلِ،
قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأَمْمَةَ رَبَّهَا، وَأَنْ
تَرَى الْحُفَّةَ الْعَرَاءَ الْعَالَةَ رَعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُيَّانِ،
قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثَ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنْ
السَّائِلُ؟ قُلْتُ: إِنَّهُ رَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلٌ أَتَاكُمْ
يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»^(١).

أما جملة الأحاديث التي تتحدث عن الخلافة والبيعة فيمكن أن تُحمل في جملتها في ضوء معطيات عصرنا الحاضر على ضرورة إقامة نظام حكم عادل رشيد له رئيس ومؤسسات، يعمل على تحقيق العدل بين الناس، وتحقيق مصالح البلاد والعباد، ويستند إلى الشورى والإفادة من الكفاءات وأهل الخبرة والاختصاص، بحيث لا يترك الناس فوضى لا سراة لهم، ولا إشكال بعد ذلك في الأسماء والسميات طالما أنها تحقق الأهداف والغايات التي يسعى الإسلام لتحقيقها بين الناس جميعاً بما يحقق صالح دينهم ودنياهם.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، حديث رقم .٨.

ومن ثم فإن قيام بعض المجتمعات بسن قوانين لتنظيم أمور حياتها بما يحقق العدل والمساواة، ويعمل على القضاء على الجرائم بشتى أنواعها، ويؤدي إلى عماره الكون وتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم والرخاء هو مقصود لهم من مقاصد التشريع في بناء الدول واستقرارها وما لا غنى عنه فيما لم يرد فيه نص قاطع حاسم قطعي الثبوت والدلالة بإجماع أهل العلم والفقهاء المعتبرين؛ ذلك أن دراسة المستجدات والقضايا العصرية مما يحتاج إلى اجتهاد فقهي وتشريعي بما يناسب الزمان والمكان.

مع تأكيدنا على ما يأقى:

١- أنه لا تعارض بين الدين والدولة، فالدولة الرشيدة هي صمام أمان للتدين الرشيد، والعلاقة بين الدين والدولة ليست علاقة عداء ولن تكون، إن تدينًا رشيدًا صحيحًا واعيًّا وسطيًّا يسهم وبقوه في بناء واستقرار دولة عصرية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس وطنية راسخة و كاملة، وإن دولة رشيدة لا يمكن أن تصطدم بالفطرة الإنسانية التي تبحث عن الإيمان الرشيد الصحيح.



على أننا ينبغي أن نفرق وبوضوح شديد بين التدين والتطرف، فالتدين الرشيد يدفع صاحبه إلى التسامح، والرحمة، والصدق، ومكارم الأخلاق، وإلى التعايش السلمي مع الذات والآخر، وهو ما ندعمه جميعاً، أما التطرف والإرهاب الذي يدعو إلى الفساد والإفساد والتخريب والدمار والهدم واستباحة الدماء والأموال؛ فهو الداء العضال الذي يجب أن نقاومه جميعاً، وأن نقف له بالمرصاد، وأن نعمل بكل ما أوتينا من قوة للقضاء عليه حتى نجتثه من جذوره.

ونؤكد أن من يتوهمن صراغاً لا يجب أن يكون بين الدين والدولة ويرونه صراغاً محظياً إما أنهم لا يفهمون الأديان فهماً صحيحاً أو لا يعون مفهوم الدولة وعيها تاماً، فالخلل لا علاقة له بالدين الصحيح ولا بالدولة الرشيدة، إنما ينشأ الخلل من سوء الفهم لطبيعة الدين أو لطبيعة الدولة أو لطبيعتهما معاً.

٢- ضرورة احترام دستور الدولة وقوانينها وإعلاء دولة القانون وألا تنشأ في الدول سلطات موازية لسلطة الدولة أيّاً كان مصدر هذه السلطات، فهو لواء واحد

تنضوي تحته وفي ظله كل الألوية الأخرى، أما أن تحمل كل مؤسسة أو جماعة أو جهة لواء موازيًا للواء الدولة، فهذا خطير داهم لا يستقيم معه لا أمر الدين ولا أمر الدولة.

٣- أن العمل على تقوية شوكة الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها مطلب شرعي ووطني، وأن كل من يعمل على تقويض بنيان الدولة، أو تعطيل مسيرتها، أو تدمير بُناها التحتية، أو ترويع الآمنين بها، إنما هو مجرم في حق دينه ووطنه معاً.

كما أننا نحذر من حالات التشويه وقلب الحقائق من خلال الواقع الإلكتروني وبعض الوسائل الإعلامية التي تتسلل عبرها هذه العناصر محترفة الكذب والتداليس، وعلىينا أن نثبت ونتبيّن حقائق الأخبار حتى لا نقع في شراك ما تريده هذه الجماعات من فوضى، حيث يقول الحق ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ مُّنَجِّلاً فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلَةٍ فَنُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَذِيرِينَ﴾^(١).

(١) [سورة الحجرات، الآية ٦].



٤- أَنَا فِي حَاجَةٍ مُلْحَّةٍ إِلَى إِعْدَادِ قِرَاءَةٍ تِراثَنَا الْفَكْرِيَ
قِرَاءَةٌ دِقِيقَةٌ وَاعِيَّةٌ تُفَرِّقُ بَيْنَ الثَّابِتِ وَالْمُتَغَيِّرِ، بَيْنَ مَا نَاسَبَ
عَصْرَهُ وَزَمَانَهُ وَمَكَانَهُ مِنْ اجْتِهَادَاتِ الْفَقَهَاءِ، وَمَا يَتَطَلَّبُهُ
عَصْرُنَا وَمَسْتَجَدَاتُهُ مِنْ قِرَاءَةٍ جَدِيدَةٍ لِلنَّصُوصِ، يَقُومُ
بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْاِخْتِصَاصِ؛ لِحْلِ إِشْكَالِيَّاتِ الْحَاضِرِ
فِي ضَوْءِ فَهْمِ الْوَاقِعِ وَالْحَفَاظِ عَلَى ثَوَابِتِ الشَّرِيعَةِ الْشَّرِيفَ.

* * *

فلسفة الحياة والموت

ديننا دين مفعم بالحياة وعمارة الكون، ولم يجعل من فلسفة الموت عائقاً لعمارة الأرض وصناعة الحضارات، بل جعل منها أكبر دافع للعمل والإنتاج وبناء الدول، حيث يقول نبينا ﷺ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ أَسْطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلِيقْعُلُ»^(١).

فحتى مع تiqن الموت نحن مطالبون بعمارة الكون، وإذا لم تدرك ثمرة عملك في الدنيا فستدركها في الآخرة، ألم يقل نبينا ﷺ: «إِذَا ماتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُتَفَعَّلُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٢)، حيث يمتد الشواب بأمتداد هذا النفع، ويقول نبينا ﷺ: «سَبْعُ يَجْرِي لِلْعَبْدِ أَجْرُهُنَّ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ، وَهُوَ فِي قَبْرِهِ: مَنْ عَلِمَ عَلِّيًّا، أَوْ كَرِيَّهُرًا، أَوْ حَفَرَ بَئْرًا،

(١) مسند أحمد ٢٩٦/٢٠، حديث رقم ١٢٩٨١.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الوضيحة، باب ما يلحق الإنسان من الشواب بعد وفاته، حديث رقم ١٦٣١.

أَوْ غَرَسَ تَخْلَأً، أَوْ بَنَى مَسْجِدًا، أَوْ وَرَثَ مُصْحَفًا، أَوْ تَرَكَ وَلَدًا يَسْتَغْفِرُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ»^(١)، والثواب هنا أيضًا متبد بالمتذبذب النفع.

فالموت للمؤمن ليس عقدة وليس عائقًا، لأن المؤمن يدرك أنه سيجيئ ثمرة عمله إما في الدنيا، وإما في الآخرة وإما فيها معًا، ليقينه بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجَرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٢).

أما تذكر الموت لدى غير المؤمن فمن الممكن أن يكون وسيلة يأس وإحباط أو انصراف عن العمل؛ لظنه أنه قد لا يستفيد من جهده، كونه لا يفكر إلا فيما يستفيد هو منه أو يتتفع به في عاجل أمره.

وأما الموت عند المؤمن فدافع قوي له لعمارة الكون وصناعة الحضارة ومحفز له على العمل والإتقان، حيث يتزود المؤمن بعمارة الدنيا لرضاربه عنه في الدنيا والآخرة، وهو مطالب أيضًا بأن يذر ورثته أغنياء،

(١) مسند البزار، ٤٨٣ / ١٣، حديث رقم ٧٢٨٩.

(٢) سورة الكهف، الآية ٣٠.

حيث يقول نبينا ﷺ: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٍ
مِنْ أَنْ تَذَرُهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ" ^(١).

ذلك أن الموت عند المؤمن انتقال لا انتهاء، حيث يعمل المؤمن على أن يأخذ من دنياه لآخرته، وزاده الحقيقي هو عمله الذي قدمه سواء أكان لنفسه أم لأبنائه أم لوطنه أم لأمته.

كما أن تذكر الموت يدفع المؤمن لحسن المراقبة في سره وعلنه، راقبناه أم لم نراقبه؛ لأنه يراقب من لا تأخذ منه سنة ولا نوم، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿أَللّٰهُ لَا إِلٰهَ إِلٰهٌ هُوَ الْحٰقُ الْقَيُومُ لَا تَأْخُذُهُ سَنَةٌ وَلَا نُوْمٌ لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشَعُّ عِنْهُدُهُ لَا يَأْذِنُهُ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ شَيْئاً مِنْ عِلْمِهِ إِلٰهٌ بِمَا شَاءَ وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا يَئُودُهُ حُفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ ^(٢)، ويقول سبحانه:

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الوصايا، بابُ أَنْ يَرْثُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٍ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ، حديث رقم: ٢٧٤٢، وصحيف مسلم، كتابُ الْوَصِيَّةِ، بابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلِثِ، حديث رقم ١٦٢٨.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٥٥].



﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآيِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُؤْفَقُ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ الْتَّارِيْخِ وَأُدْخَلَ الْجَهَنَّمَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعٌ الْغُرُورُ ﴾^(١).

* * *

(١) سورة آل عمران، الآية ١٨٥.



الموضوع

٥	مقدمة.
٧	الوعي بالشأن العام.
١٣	أمانة الكلمة.
١٩	بناء الوعي.
٢٣	فقه الحياة السياسية.
٢٧	إدارة الدول بين الخبرة والهواية.
٣١	تصرفات الحاكم وخطورة الافتئات عليها.
٣٥	مفهوم الأمن القومي.
٤١	بناء الدول.
٤٥	التعددية السياسية والسلطات الموازية.
٥١	العدالة الإدارية.

٥٥	العواصم والحدود.
٥٩	قيام الدول وسقوطها.
٦٥	الأديان ومصالح العباد.
٧١	المقاصد العامة والأحكام الفرعية.
٧٥	عقد المواطنة.
٧٩	الآداب العامة.
٨٥	السلام الذي نبحث عنه.
٩١	التطرف الحاد والمضاد.
٩٥	فقه الدعوة (١).
٩٩	فقه الدعوة (٢).
١٠٣	النص المقدس والفكر البشري.
١٠٧	فلسفة الحكم.
١١٧	فلسفة الحياة والموت.



المطبعة المتصورة للطباعة المكانية



الشرف على المشروعات الثقافية

مروان حماد

متابعة

هريال فؤاد

المراجعة اللغوية

د. حسن أحمد خليل

سيد عبد المنعم

الإخراج الفني

أحمد طه محمود

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٢٢ / ١٠٣٣٤

ISBN 978-977-91-3722-3